AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

محمود يوسف عبد الصمد

الوعي القومي في مصر

320.158
A13wA
C.1

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

الوعي القومي في مصر

(الجزء الرابع)

- تأليف -

محمود يوسف عبد الصمد

ليسانسيه في الآداب (جامعة فؤاد الاول)
دبلوم في التربية (معهد التربية العالي)
مدرس التاريخ بالمدرسة العباسية الثانوية الاميرية

الطبعة الأولى
١٩٤٩

مطبعة الشعراوي طنطا

فهرس

صحفة

تصـــدير ٥
الوعى الجديد ٧
بنـاء دولة ١٧
احتلال غادر ٢٧
فجر الحركه الوطنيه ٣٦
ثورة واستقـــلال ٥٥
فى موكب الدستور ٧٠
معـاهدة الصداقة والتحالف ٨٢
فى مجلس الأمن الدولى ٩٢
وثائق تاريخيـــة ٩٨
مصادر الكتاب ١٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

تصـــــدير

فى هذا الوقت الذى كثر فيه الحديث عن الأمانى القومية رأيت أن أتناول الوعى القومى فى مصر بدراسة علمية تستند الى التاريخ الصحيح وتهدف الى عرض الحقائق الثابتة

فهذا البحث على إيجازه سجل حافل لأدوار الكفاح الوطنى فى العصر الحديث فى سبيل الاستقلال والدستور والسودان ، أتقدم به الى القراء بعد كثير من الجهد والعمل ، عساى أكون قد وفقت بعض التوفيق إلى أداء رسالتى فى خدمة العلم والوطن .

المؤلف

محمود يوسف عبد الصمد

رمل الاسكندريه - يونيه ١٩٤٩

الوعي القومي في مصر

الوعى الجديد

الحركة القومية فى نواحيها المختلفة حركة انشائية تقوم على شعور القوم بأنهم حقيقة كتلة واحده تتميز عما عداها لها فكرة معينة محدودة عن مركزها كقومية فى هذا العالم ، ولها هدف تسعى نحوه ، ولها مثل أعلى تحب أن ترفع حياتها القومية اليه .

والوعى القومى على هذا الاعتبار عريق فى مصر ، تنبهت اليه أذهان المصريين فى أول دور من ادوار تاريخهم الطويل : فما أن استقر النيل فى حوضه ، وما أن زادت أعباء الحياة على سكانه ، حتى سارعوا إلى الاتحاد تحت تاج واحد ، فى دولة واحدة لها نظم ثابتة وتقاليد لاتتغير وغايات مشتركة وحضارة نقلها عنهم العالم . ثم توالت عليهم الأحداث وصقلت هذا الوعى المبكر : فلقد تعرضت مصر إذ ذاك لغارات متنوعة جاءت اليها من آسيا وأواسط افريقيا وغربها ولكنها كانت على استعداد دائم لأن تناضل من أجل استرداد استقلالها وحريتها حتى قدر لها أن تنهار تحت أقدام الفرس مرة بعد أخرى إلى أن جاء الاسكندر الاكبر فخلصها من أيديهم وأصلح ما كان قد فسد من إدارتها وربطها بامبراطوريته التى لم تلبث أن

انقسمت بعد وفاته بين قواده ، فانفرد بطليموس بملك مصر وأسس فيها عرشا مستقلا ودولة غنية انتابها الضعف تدريجيا حتى سقطت فى أيدى الرومان الذين اعتبروها حقلا خصيبا يسد حاجتهم من الغلال والأموال فساءت أحوال أهلها الى حد كبير .

كان ذلك فى وقت قد بزغت فيه شمس الاسلام، وتطلع المسلمون من خلاله إلى نشر دينهم الجديد ، فلم يأت عام ٦٤١ إلا وكان عمرو ابن العاص قائد الخليفة عمر بن الخطاب سيداً لمصر بعد أن وضع سيفه حداً للسيادة الرومانية عليها ومن ثم صارت مصر جزءا من الدولة الاسلامية بقية عهد الخلفاء الراشدين والأمويين وبعض أجزاء من حكم العباسيين ، فقد دب الضعف فى بلاط الخلفاء فى النصف الثانى من العصر العباسى وعجزت أداة الحكم عن مواجهة النزعات الانفصالية فى انحاء الدولة مما ساعد على تمتع مصر بنوع من الاستقلال كما حدث فى فترات من تاريخ الطولونيين والاخشيديين ، بل إن الظروف كانت مواتية لأن تتمتع مصر باستقلال كامل وأن تنمو وتتسع لدرجة اصبحت معها مركزاً لدولة عظيمة كما حدث فى عهود الفاطميين ثم الأيوبيين أبناء وأحفاد صلاح الدين صاحب الكفاح المشهور مع الصليبيين ، ثم المماليك

الذين جلبهم بنو أيوب من أسواق الرقيق أو اسروهم فى الحروب وجندوهم فى جيوشهم واتخذوا منهم عدتهم فى ميادين القتال فسلبوا العرش من ايديهم لأمرائهم .

وقد ظلت مصر مستقلة تحت حكم المماليك حتى تطلع الأتراك العثمانيون اليها واستطاعوا تحت قيادة السلطان سليم الأول أن يهزموا القوات التى كانت قد استعدت لصدهم . ومنذ أن قرئت الخطبة باسم سلاطين آل عثمان فى مساجد القاهرة فى ٢٤ يناير سنه ١٥١٧ اصبحت مصر ولاية عثمانيه ، ففقدت استقلالها واضطربت نظم الحكم فيها بقدر اضطرابها فى الدولة صاحبة السيادة عليها : فلقد آثر العثمانيون الابقاء على المماليك لأنهم كانوا قوة حربية لم يكن من المستطاع تحطيمها إلا بكثير من الجهد والعمل ، فضلا عن أنهم كانوا أعرف الناس بعادات البلاد وتقاليدها ووسائل حكمها تبعا لاقامتهم الطويلة فيها . ومن ثم أشركوهم اشراكا فعليا فى إدارة شئونها حتى يمنعوا ممثليهم من أن يستقلوا بها منتفعين ببعدها أو مواردها ، فمكنوا لهم بذلك عن غير قصد - فى البلاد ومهدوا لهم سبيل جمع جزئيات السلطان الذى فقدوه . وكان ضعف النفوذ العثمانى بعد عصر السلطان سليمان القانونى فى الولايات التابعة ومنها مصر أحد العوامل التى ساعدت

المماليك على استرداد نفوذهم فى ظل السيادة العثمانية أحيانا وعلى الاستقلال بحكمها تماما فى فترات متفرقة أشهرها تلك الفترة التى انفرد خلالها على بك الكبير بالقوة والنفوذ . فلم يكن هذا العهد المملوكى التركى عهد استقرار سياسى دائم بقدر ما كان عهد فوضى واضطراب بسبب انقسام المماليك أنفسهم وتنازعهم على كراسى الحكم حتى غدت مصر فريسة لحروب داخلية ، بينهم وبين بعضهم أحيانا وبينهم وبين العثمانيين أحيانا أخرى ، عطلت فيها قوى الانتاج وعادت بها الى عصورها المظلمة .

هذا فضلا عن أن العرف قد جرى فى مصر العثمانيه . على ترك اقتصاديات البلاد من زراعة وصناعة وتجارة بلا تنظيم حكومى إلا فيما دعت اليه الأحوال من جمع المال بالطرق المألوفة فى ذلك العصر ، ولم تكن النظم الحكومية تتدخل فى أحوال الرعيه بل تدع كل ما يتعلق بهذه الأحوال تنظمه الجماعات أولا تنظمه كما جرت به العادات . ومن ثم انحلت موارد البلاد وعاش الفلاح حياة الفاقة وهبط مستوى الصانع وقل انتاجه وانحلت علاقات مصر التجارية فى الداخل والخارج وانعدم الاصلاح وانهارت مكانة الأزهر الذى كان مركزا للعلوم والمعارف وساد الاعتقاد فى الخرافات وجمدت الحياة الفكرية وقل الاتصال

بأسباب الحضارة اسلامية وغربيـة وانتشرت الأوبئة وانطوت مصر على نفسها حتى صارت بمعزل عن التطورات التى مر بها الغرب منـذ أخذ عنها مدنيتها وحضارتها وعاش بنوها بعيدا عن تيارات السياسه التى عصفت باداة الحـكم قانعين بايمانهم المطلق فى الزعامة الدينية التى تمثلت فى عرش الخلافة العثمانيه وقد كمنت قوميتهم فى أعماق نفوسهم بعد أن فقدت كل منهل يمكن أن تستقى منه مقوماتها وافتقرت الى من يبعثها من جديد .

* * *

كانت اوربا فى ذلك الوقت الذى شهد انحلال الشرق الاسلامى فى ظل السيادة العثمانية مسرحا لانقلابات فيهاعنف ولهاخطوره : ففى خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر كان العلم الحديث قد تناول مرافق الحياة وبات ينذر بانقلاب اقتصادى كبير مس الزراعة والصناعة والتجارة فى الصميم ، فعم استبدال الأيدى العـاملة بالآلات وزادت الرغبة فى الحصول على المواد الأولية اللازمة للانتاج وعلى الأسواق الضرورية لانعاش التبادل التجارى ، وادى هـذا بدوره الى حـدة التنافس الاستعمارى بين الدول لامتلاك مستعمرات يمكن أن تمهد لهذا النشاط الاقصادى مجالا كان فى أشد الحاجة اليه .

وفى أواخر هذا القرن أيضا اندلع لهيب الثورة فى فرنسا وأكل

حق الملوك الالهى فى التمسك بأهداب الحكم وجعل من صرح الامتيازات التى كانت تتمتع بها طوائف معينة من الأمة ركاما أغلق الثوار من على قمته حقوق الانسان تتضمن الحرية والأخاء والمساواة. ثم نادوا بالغاء الملكية وإقامة النظام الجمهورى فلم تلبث أن اهتزت عروش أوربا خشية انتقال مبادىء الثوره الى الشعوب الهادئة المستكينة ودعت انجلترا الى التضامن للقضاء على شرها .

لكن فرنسا استطاعت أن تسحق قوات اعدائها ولم يبق أمامها إلا انجلترا يحميها موقعها الجغرافى وتفوقها البحرى ، ومن ثم اتجه تفكير الساسة الفرنسيين الى غزو انجلترا فى مستعمراتها الشرقية بطردها من الهند والاستيلاء على تجارتها فى الشرق ،وما كان هذا ليتم الا بغزو مصر ؛ همزة الوصل بين الغرب والشرق . وحلقة الاتصال التجارى بين أجزاء العالم ؛ والقاعدة التى يمكن منها لفرنسا أن تستأثر بالتفوق التجارى فى حوض البحر الأبيض المتوسط . والميدان الذى يستطيع أن يعوض الفرنسيين عن مستعمراتهم التى فقدوها خلال القرن السابع عشر فى زمن كان الانقلاب الصناعى فيه قد أوشك على أن يؤتى ثماره ، وفى وقت اتجه التفكير فيه بين حين وآخر الى اقتسام ممتلكات العثمانيين وخافت فرنسا ضياع الجزء أو الكل فى أيدى النمسا

والروسيا ، وأملى عليها الواقع أن تسبق غيرها من الدول الى كل ما يمكن أن تضع يدها عليه كنصيب أوفى من غنيمة سهلة ميسورة

* * *

وسط هذه الظروف القائمة فى الشرق والغرب جاء نابليون بونابرت الى مصر فى صيف عام ١٧٩٨ على رأس جيش فرنسى يبغى فتحا حربيا عليا منظما يحقق لفرنسا كل ماترمى اليه من أغراض. فلم يكن عجبا أن تكون عدته الى جوار السيف والمدفع علماء فى مختلف العلوم والفنون ، ومطابع بحروف الطباعة اللاتينية والعربية . ولم يكن يصعب على بونابرت أن يقتطع تلك الولاية الغنية بمواردها الطبيعية من العثمانيين ، فحاميتهم فيها لا يكاد يكون لها وجود. والمماليك فرسان يجيدون كرا وفرا لايجدى امام النظم العسكرية الاوربيه والاسلحة الحديثة التى لم يكن للشرق بها عهد أومعرفة . من الحق أن يقال أن المماليك قد استماتوا فى الدفاع عن البلاد فكانوا يتدفقون بجموعهم نحو القلاع لايعبأون بما ترميهم به من حمم النار ، وكانت خيولهم كفرسانها اقداما وبسالة تسحق الرؤوس وتهشم الصدور وتفتح فيها الثلم الواسعة . بل شوهد الجرحى من المحاربين وهم يلفظون النفس الأخير زاحفين على بطونهم لتمزيق أجساد الفرنسيين طعنا بالخناجر

ومطاردة خصومهم. فلقد كان الاعتقاد السائد بينهم انهم ليسوا إلا كحب الفستق للكسر والأكل وأن سيوفهم لن تلبث ان تعمل فيهم، عمل السكين بالبطيخ، !!. ومن ثم لم يسلموا بكل ما لحقهم من هزائم فلبثوا يقاومون الاحتلال الفرنسى مقاومة عنيفة، وتعاونوا مع الانجليز والأتراك عندما بذلت هذة القوات جهدها لكى تحرر مصر من جديد إلى أن تم لها ما أرادت بعد سنوات ثلاث. فلم يتسع لبونابرت على ذلك الزمن لأن يقوم بكل ما أراد وأرادت فرنسا له أن يقوم به فى وادى النيل.

ولكنه ترك مصر بلادا غير ما كانت عليه قبل عام ١٧٩٨ فلقد أثار قومية المصريين منذ أن نزل بأرضهم، نبههم فى منشوراته إلى ظلم المماليك وهم الدخلاء على بلادهم وأشرك زعماءهم فى حكم عسكرى مستنير يهدف للصالح العام. حقا لقد كان إشراكا محدودا لا يرمى إلا إلى إنشاء وسائل تمكنه من الاتصال بهم وتفهم ما يجرى فى نفوسهم وتفهيمهم حقيقة مشروعاته ونواياه، ولكنه كان بدءا طيبا جديداً عليهم كانت له آثاره وخطورته. ولو خلص له ولمن تعاقبوا على القيادة من بعده حكم مصر لحكموها كما قال أحد المؤرخين المعاصرين كما ينتظر من حكومة جمهورية قائمة على قواعد الثورة الفرنسية اتيح لها فى عصر بدأ فيه الانقلاب

الاقتصادى أن تحكم قطرا زراعيا خصبا ذا مركز جغرافى فذ كوادى النيل وأمة عربية اسلامية ذات تاريخ مفعم بعبر الدهر كالأمة المصرية ولعمد إلى تحسين احوال اهلها على كره منهم ، فهم لا يفهمون التنظيم الحكومى أو الاصلاح إلا تدخـــلا فيما يرونه من أخص شئونهم ،وهم لا يعتبرون الفرنسيين مهما فعلوا من أجلهم ومهما أفادوا منهم إلا كفارا قد اغتصبوا بلادهم من خليفة المسلمين . ومن ثم كرهوا الاحتلال الفرنسى وقاوموه مقاومة عنيفه استلزمت منه جهدا لم يكن بالقليل . ثار أهل القاهرة ثورتين كبيرتين وقام الفلاحون فى الريف كلما أتيحت لهم فرصة وتزعم الأزهر المقاومة الأهليه وحرض عليها الشيوخ والعلماء ورجال الدين : خطب الشيخ يوسف المصيلحى يقول « يظن الفرنسيون أن مصر أقفرت من الرجال ، وأنحلت فيها العزائم وكلت الهمم وأنها شعب من نساء لا يميز فيه الرجل من المرأة إلا عمامة ولحية وأن أهلها قطيع من الغنم نام عنه رعاته وتركوه نهبا للذئاب . وهم يتندرون فى مجالس مجونهم وعلى كؤوس شرابهم بجبن المصرى وهلعه بين السيف والمدفع ، وأنه إذا رأى جنـــديا فرنسيا فى الطريق اقعى له فى ذلة وخنوع كما يقعى الكلب ، فهل هذا صحيح » ؟ ؟ .

وأقل ما يقال عن كل هذا أن أعين المصريين قد تفتحت بعد طول رقاد إلى كل ما يجرى حولهم وأن الحوادث قد ايقظت فيهم روح المقاومة الشعبيه بعد أن مزقت أستار الصمت والجمود التى حجبت عنهم الواقع الملموس زمنا طويلا ؛ وان العامل القومى قد بدأ يثب إلى الوجود على الرغم من أنه لم يكن يحتمل تلك القومية الضيقة التى ترتبط بقطر معين أو وطن خاص ، إنما يستمد أصوله من الفكرة الدينيـة التى ربطت ابناء العالم العثمانى بأهداف واحدة وغايات مشتركة . ثار المصريون على الفرنسيين لكى يعودوا الى ما تعودوا على أن يكونوا عليه ، إلى حظيرة سلطان العثمانيين وخليفة المسلمين ، فهى ثورة قومية دينية تتفق مع تفكيرهم فى هذا العصر ، وهى قومية قد بعثها الفتح الفرنسى فى أرض مصر ثم صقلتها الايام حتى اتخذت شكلا محدودا واضح المعالم كان له أثره فى تشكيل ماتلا ذلك الفتح من أحداث القرن الماضى .

بناء دوله

تعاون الانجليز والأتراك على طرد فرنسا من مصر ؛ واتخذوا من المعاهدة التى عقدوها مع السلطان سليم الثالث لتحقيق هذا الهدف مسوغا لتعطيل جلاء جيوشهم عن المراكز التى كانت بأيديهم فلقد علمتهم حوادث الفتح الفرنسى أن وجودهم فى هذه البلاد ضمان كامل لاستمرار تفوقهم الاستعمارى والاقتصادى فى الشرق . ولكنهم اضطروا مكرهين إلى أن يعودوا الى بلادهم تحت إلحاح بونابرت المتكرر بعد أن وقعت انجلترا صلحا مع فرنسا استقرت به دعائم السلام فى أوربا الى حين .

أما الأتراك فقد أرادوا أن يستفيدوا من الضعف الذى أصاب المماليك على يد الفرنسيين بالقبض على زمام السلطة الحقيقية فى مصر، بينما كان يطمع المماليك فى أن تعود الأحوال الى ما كانت عليه حتى يستعيدوا مكانهم القديم .

لكن الولاة العثمانيين عجزوا تماما عن تنظيم شئون الادارة أو حفظ التوازن بين قواتهم أو كبح جماح المماليك رغما عن كل الطرق الملتوية التى حذقوها وألفوها فى ذلك العصر . ولم ينجحوا الا فى إثارة

عوامل السخط والغضب فى نفوس أهل القاهرة فعزلوا آخرهم خورشيد باشا وأقاموا مكانه أحد قواد الفرق العسكرية العثمانيه الذين لعبوا دورا هاما من وراء الستار . ولم يكن هذا القائد سوى محمد على

وصل محمد على الى ولاية مصر فى عام ١٨٠٥ . والجديد فى ذلك أنه لم يصل اليها بأمر من السلطان كغيره ممن سبقوه الى العرش ولم يشق طريقه نحوها بحد السيف كما فعل الكثيرون ممن حدثنا عنهم التاريخ، إنما وليها بارادة الشعب ممثلا فى شيوخه وزعمائه بعد تمنع من جانبه والحاح منهم .قصده وفد منهم يرغمه على قبول الولاية وقصد خورشيد وفد آخر يرغمه على النزول عنها ، لم يشفع له على حد تعبيره أنه ليس فى مصر بمقتضى الفرامانات الشاهانية والخطوط الشريفه وال سواه ولهذا لن يصادق على العزل الذى قرره الفلاحون فى حقه ولن يبرح القلعة الا بأمر من السلطان . فالانقلاب خطير فى معناه . اختار الشعب لأول مرة فى إحدى ولايات السلطنة العثمانية حاكمه واضطر السلطان الى أن يقر هذا الاختيار ، وعبرت القومية المصرية العريقة عن نفسها تعبيرا يجدر بالتسجيل

والجديد أيضا أن محمد على قد حكم مصر كما لم يحكمها وال آخر عن إدراك صادق بانه قد جلس عرش أمة عظيمة لها مجد خالد لا سبيل الى

اعادته إلا بانتهاج مناهج جديدة تتفق مع ماتمخض عنه القرن الثامن عشر من مبادىء واتجاهات ، والقيام باصلاح شامل. فلقد أثر عنه أنه قال « ان نيلنا لوطن عديم النظير كهذا هو من النعم الجسيمة وعدم القيام بالسعى والاجتهاد فى عمارتها يكون عين الكفران بالنعمة وهذا مالا تقبله شيم جبلتى ، ولكنه كان يخشى منذ اللحظة الأولى أن يكون عرشه رهن أوامر السلطان ، وكان يشفق على مصر من أن يرتبط مصيرها بعجله امبراطوريته البائدة . فهم فى عام ١٨١٠ باعلان استقلاله حتى يعمل طليقا من كل قيد وينجو بولايته من مآلها المحتوم: الخضوع لفرنسا أو انجلترا اذا ما اقتسمت الدول أملاك العثمانيين . ولكن أوربا لم تكن مستعدة إذ ذاك لان تقرر مصير الولايات العثمانية ، ومن ثم نبذ محمد على مشروع الاستقلال واتجه الى تدعيم عرشه باقامة حكومة مركزية واستغلال مرافق البلاد الاقتصادية استغلالا يمكنه من أن يبنى امبراطورية عربية قوية تستطيع أن تقف على قدميها أمام التسلطيه الأوربيه فتسلم له بكل ما يريد . واعتمد فى ذلك على ابناء البلاد : ألقى على عواتقهم بمشروعاته رغم تعددها وبعبء الخدمة العسكرية رغم أنهم لم يألفوها لعدة قرون فعلمهم العمل لاصطناع قوة الحديد والمال وغرس فيهم حب الأوطان خاصة بعد أن اتسع له المجال

لان يقوم بنشر الثقافة على مدى واسع فى وقت لم يكن فيه كما جاء على لسانه فى حديث له مع القنصل الروسى سوى مائتين يعرفون القراءة والكتابة باستثناء الكتبة من القبط ، وبذلك استطاع أن يمهد الطريق للخروج بتفكير المصريين من ذلك النطاق الضيق نطاق العصور الماضية الى افق الحضارة الغربية وانه لفسيح .

ثم استتر وراء حاجة السلطان الى مساعدته فى اخضاع بعض الولايات الثائرة عليه وفتح بلاد العرب والسودان وبهر العالم الغربى بانتصاراته فى اليونان حتى خاف سطوته ونفوذه ، واعترف الإنجليز به مفاوضا مستقلا عن السلطان فمهد ذلك الى توفر أسباب العداء بين الرجلين ، وامتشق محمد على الحسام فى سوريا والأناضول وهددت جيوشه القسطنطينية ولكن الدول وقفت أمامه وجها لوجه ، وحرمت مصر من أن يجنى بنوها ثمن ما بذلوه من دمائهم ، وأرغمته على أن يقبل تسوية ظالمة منحته حكم مصر الوراثى تحت السيادة العثمانية . وبذلك أخفق فى تحقيق كل مشروعاته ولكنه أفلح فى اعداد مصر إعداداً أهلها لأن يتخذ منها وطنا أسس فيه ملكا ورثه لأبنائه من بعده فأعادها للحياة وجعل منها بلدا له حظه من الحضارة والمدنية على يد خلفائه الذين اتموا البناء وحاولوا الوصول بالقومية المصرية الى الحد الذى كان يبغيه .

كان أولهم ابنه البطل الفاتح ابراهيم . تنازل له ابوه عن الحكم فى عام ١٨٤٨ بعد أن نالت منه الشيخوخه ولكنه لم يلبث أن فجع فيه بعد شهور، فآل العرش الى حفيده عباس .

لم يكن عباس فى مقدرة جده او فى حزم عمه ، إلا انه كان على عكس ما يذهب اليه جمهور المؤرخين لايخلو من المزايا التى تؤهله لأن يلى ذلك الارث العظيم . وقف عباس فى وجه كل تدخل اجنبي فلقد شاهد انجلترا تزين لجده تسهيل الاتصال بينها وبين مستعمراتها الشرقية بمد السكك الحديدية فى مصر . كما شاهد فرنسا تغريه بحفر قناة السويس، مشروعها القديم الذى كانت قد عهدت الى بونابرت بتنفيذه حتى تسيطر على تجارة الشرق. وعرف ان محمد على كان يخشى ما يتبع ذلك من اثارة المطامع الاستعمارية والتمهيد لها فى بلاده ، فاعتمد على فرنسا فى مقاومة السكك الحديدية واعتمد على انجلترا فى رفض القناة ولم يسلم لأحدهما او كليهما بشىء من النفوذ .

ووقف عباس فى وجه السلطان عندما أراد تطبيق التنظيمات الخيرية العثمانية تطبيقا كاملا فى مصر حتى ينقلها من ولاية ذات نظام ورائى وحكومة داخلية مستقلة الى مجرد مقاطعة من مقاطعات

الامبراطورية العثمانية . ولكنه ازاء تأييد فرنسا والروسيا والنمسا تركيا فى سياستها، أدرك أن ليس من صالحه أن يخاصم انجلترا وهى التى تستطيع بنفوذها القوى أن تضمن له النصر على السلطان، فوقع عقدا مع شركة انجليزية لانشاء اول خط حديدى فى مصر بين الاسكندريه والسويس، ونجحت الدبلوماسية الانجليزية على أثر ذلك فى استمالة الدول الى تأييده فى موقفه . ونجح عباس أيضا فى الاحتفاظ بالتراث القومى وتقوية حكومته حتى صار لا يربطه بالسلطان فى أواخر أيامه سوى رابطة السيادة الاسمية .

وفى عام ١٨٥٤ خلفه عمه سعيد. واشتهر بحبه للمصريين وتشجيعهم على ملء المناصب التى كانوا محرومين منها وبخاصة فى الجيش لحساب الأتراك كما اشتهر بعطفه على الفلاح فوضع قانون الأراضى الذى اكسب المزارعين كثيرا من الحقوق على أرضهم حتى اعتبروه أساسا الملكية الزراعية فى مصر، وقام بكثير من ضروب الاصلاح عملا منه على تهذيب العنصر الوطنى وتقويته ليحل المحل اللائق به فى بلاده وليكون عونا له على كسب استقلاله عن السلطان . هذا كله رغماعن أنه كان لينا فتح الباب على مصراعيه للاجانب وبوجه خاص للفرنسيين الذين اعتمد عليهم فى إزالة معالم النفوذ الذى تمتعت به انجلترا منذ

أواخر عصر عباس، واستند الى تأييدهم من أجل إعلان الاستقلال فمنحهم فى عام ١٨٥٦ امتيازا سخيا بحفر قناة السويس . ولكنه لم يعمر طويلا لكى يشهد ثمار مشروعاته وخلف العرش الى اسماعيل ابن أخيه ابراهيم وحفيد محمد على الكبير فى عام ١٨٦٣ .

وبتولية اسماعيل شهدت البلاد تطورا خطيرا بعيد الأثر . فلقد عمل العاهل العظيم على توسيع الاستقلال وتكوين امبراطورية افريقية غربية وإدخال المدنية الحديثة فى البلاد . ولكنه حاول أن ينال تأييد السياسة الأوربية لمشروعاته الاستقلالية فخذلته . واستند على رؤوس الأموال الأجنبية فى طريقه الى النهضة فارتبكت المالية المصرية تحت ضغط الدائنين الأجانب واضطر الخديوى إلى أن يقبل التدخل الأوروبى وما تمخض عنه من فرض الرقابة الانجليزية الفرنسية على خزانته وإرغامه على التنازل عن سلطته المطلقة الى وزراء مسئولين، فأصدر فى ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ أمره المشهور بأنشاء مجلس النظار (الوزراء) وتخويله مسئولية الحكم، وهو الأمر الذى صار أساسا لحكومة مصر منذ أن صدر حتى وقتنا الحاضر .

غير أن القومية المصرية استطاعت وسط هذه الأحداث التى شغلت الأذهان طوال هذا العصر، أن تعبر عن نفسها بعد أن توفرت لها

كل العناصر التى يمكن أن تستقى منها مقوماتها : فلقد حرص العاهل العظيم على الاهتمام بأمور الفكر والثقافة فزاد الاقبال على التعليم ونشطت الصحافة الحرة واشتهرت صحف الوطن ومصر والأهرام وأبو نضارة مما كان له أكبر الأثر فى تغذية الحركة الدستورية وتكوين الرأى العام خاصة وقد تزعم تلك النهضة جمال الدين الأفغانى الذى جعل غايته الكبرى فى حياته العمل المتواصل على تحسين حال الأمم الاسلامية وتخليصها من السيطرة الأجنبية عن طريق ادخال النظم الدستورية الحرة فيها ، فأخذ يبث فيمن حوله الأفكار الصحيحة ومبادىء الوطنية الحقة بالكتابة والخطابة والتأليف . خطب فى الاسكندرية يقول « أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتحصل منها على ماتسد به الرمق وتقوم بأود العيال فلماذا لاتشق قلب ظالمك لماذا لاتشق قلب الذين يأكلون ثمرة اتعابك ؟ فسحر بمنطقه ونبه النفوس الى علاقة الحاكم بالمحكوم . كما حرص اسماعيل على تعويد الشعب الاشتراك فى الشئون العامة، فأنشأ مجلس شورى النواب فى عام ١٣٦٦ . حقا لقد كانت سلطة المجلس محدودة تماما ولكن النكبات والكوارث التى حلت بالبلاد من جراء سياسة الحكومة المالية وفشلها فى الوفاء بتعهداتها للدائنين ، وفرض الرقابة الأجنبية على المالية

المصرية وتذمر الطبقات المتنوره وتنبه الأذهان الى الحركات الدستورية في أوربا وفي الدولة العثمانية ذاتها والى السياسة العالمية وما يتبعها من حروب بين تركيا والصرب وبينها وبين الروس واحتلال الانجليز لجزيرة قبرص واتجاه الاستعمار الأوربي الى الشرق بوجه عام ونمو حركة الجامعة الاسلامية لمقاومة ذلك الاتجـــاه ، كل هذا دفع المصريين الى التساؤل والحذر فاتجهت الأفكار الى الذود عن الذاتيه والاستقلال وظهر مع الزمن صدى كل هذه العوامل في مجتمعات الأحرار فبرزت الروح الوطنية وتطورت الأفكار في مجلس شورى النواب حتى طالب بتحقيق مبدأ مسئولية الوزارة أمامه خاصة وأن الخديوى كان قد أزمع في مناصرة الحركه القومية يلتمس الخلاص من شر الاعتداء الأوربي باحياء الشعور القومي فتحدث الى جريدة التيمس الانجليزية يقول « قد يكون من السهل عليكم أن تحكموا مصر بالوالى زيد أو الوالى عمرو إذا استعنتم بالشعور الوطني اما اذا قاومتم هذا الشعور فلا اقول انكم لاتستطيعون ان تحكموها بهذا الوالى اوذاك ولكن عليكم ان تقرنوا ذلك بالقوة والعنف والعسف »

ولكنه دفع الثمن خشيت دول أوربا روحه الدستورية فطلبت إلى السلطان أن يعزله عن عرشه . واستجاب السلطان لهم وهو

الحريص على أن يظهر بمظهر صاحب السيادة الحقيقية على البلاد ، وعلى أن يتخلص من طموح رجل كاسماعيل ، وعلى أن يرضى الدول وقالت التيمس « إذا سألنا لم وقع هذا وكيف وقع، فلا نجد لسؤ الناغير جواب واحد وهو أنه اتاوة أديت لما المال من سلطان عظيم يزيد على مر الأيام . »

احتلال غادر

آل العرش بعد اسماعيل إلى ابنه توفيق فى عام ١٨٧٩ ، ولم يكن صاحب مقدرة كافية لمواجهة مشاكله : فالمالية فى ارتباك ظاهر والجند متذمرون وأعيان البلاد قلقون والشعب ساخط لاهمال حركة الاصلاح والتيار الأوربى يعبث بأدوات الدولة وتقدم الشعور بالقومية يوحى بتحقيق النظم الدستورية .

ولكن توفيق لم يكن بطبعه ميالا إلى مبدأ الحكم الدستورى فرفض أن يصدق على الدستور الذى عرضه عليه رئيس نظارة محمد شريف باشا وآثر أن يضحى به على مذبح رغبته فى الحكم المطلق بحجة أن البلاد لم يكن لياسبها دستور من هذا النوع الذى أريد له أن يقره . ثم استند إلى رياض باشا وهو وزير لايؤمن بالدساتير ولا يثق فى الحركات القومية التى كان ولابد لها من أن تعبر عن نفسها فاتخذت شكل ثورة عسكرية تزعمها احمد عرابى نادت بتخليص البلاد من سطوة الأوربيين وتشكيل حكومة دستورية تقوم باصلاح اجتماعى اقتصادى عسكرى شامل .

ومن ثم طأطأ الخديو رأسه للتيار الأوربى وانتهز الانجليز الفرصة للتدخل المسلح تحت ستار حماية سلطته الشرعيه وعرشه المزعزع فضربوا الاسكندرية فى ١١ يوليه ١٨٨٢ واحتلوا البلاد بحجة كفالة الأمن واعادة النظام. فلم تلبث أن انحلت المقاومة الأهلية وأن تضاءل الشعور القومى لسنوات عدة تحت ضغط الظروف التى اعقبت ذلك الاحتلال : فلقد أخذت السلطة المحتلة باسم العمل على استقرار الأحوال فى تصفية مسألة الثورة عن طريق التحقيقات والمحاكمات ولم يجد الزعماء سبيلا إلا أن يتنصلوا من تبعات الحركة التى اقتادوا زمامها يستجدون الصفح والمعونة فانتهى أمرهم إما إلى نفى وإما الى نسيان .

أما الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر فلم يكن لها من القدرة ما يسمح لها باسترداد هيبتها فى مصر ومقاومه المحتلين بقدر ما كان بها من الضعف لأن تتصرف فى حدود ما يرسمونه لها متفقا ومطامعهم .

وأما الخديو فلم يكن ليثق فى القوميه المصرية التى ثارت على عرشه وأو شكت أن تنقض عليه ، ولم يكن ليستطيع الاعتماد على العثمانيين الذين لم يخلصوا الود له إثر عزل أبيه ، فلقد فكر السلطان وقتذاك فى ان ينقل العرش الى الأمير

حليم ، ثم فى الانتقاص من الحقوق التى كسبتها مصر فى عصرها السابق ولولا تدخل انجلترا وفرنسا لخسر توفيق العرش ولفقد كثيرا من الامتيازات التى نالها اسماعيل . ومن ثم ثابر على تعلقه بالسياسة الأوربية على الرغم من انها لم تناصره إلا لصيانة مصالحها الخاصة . ولم يجد غضاضة فى أن يكون للانجليز السلطان المطلق فى بلاده وفى ان يضفى على الأداة الحكومية روح الاستسلام او الخنوع لارادتهم . حقا لقد ظل على رأس الدوله حاكما يستمد نفوذه من الباب العالى الا ان عليه استشارة ممثل بريطانيا فى القاهرة فى كل ما يتعلق بشئون مصر فى الداخل والخارج . وصحيح انه ظل محتفظا بحق تعيين الوزراء واقالتهم ولكن ما كان هذا ليتم الا بعد اخذ راى ممثلى الاحتلال خاصة وان المستشارون الانجليز فى وزارات الدولة والموظفون الانجليز فى مصالحها المختلفة هم المرجع النهائى فى كل الأمور .

* * *

لقد بعثت انجلترا غداة احتلالها لوادى النيل سفيرها فى الآستانه اللورد دوفرين لوضع تقرير عام عن مصر فقام

بواجبه خير قيام وفحص مشاكل مصر الداخلية والخارجية وحاول حلها بقدر ما يرى من وجهة النظر الاستعمارية ، ولم يلبث ان قدم تقريره الى حكومته فندبت السير افلين بارنج (اللورد كرومر فيما بعد) لكى يكون معتمدا لها فى القاهرة ولكى يأخذ على عاتقه تنفيذ الاصلاحات التى اقترحها دوفرين فى تقريره.

عين بارنج فى ١١ سبتمبر ١٨٨٣ وكان إداريا حازما فسيطر سيطرة تامة على جميع مرافق الدولة ووجد من توفيق تعاونا مكنه من أن يحقق للاحتلال كل ما كان يصبو اليه من قوه ونفوذ: فكانت كلمته النافذة فى كل اعمال الحكومة وشئون الادارة والجيش الى غير ذلك من المرافق العامة والخاصه على السواء. ومن ثم لم يعد أمام القوميه المصرية مجالا لأن تعبر عن نفسها تعبيراً ملحوظا يقف عنده المؤرخ لكى يصوره صورة جلية واضحة ، فأين تستقى مقوماتها وقد فرضت الحماية المقنعة على مصر ونصت لندن على وجوب اتباع السياسة التى تمليها ، والغى الجيش الوطنى وعهد لكبار الضباط الانجليز بتنظيم جيش جديد ، ووضع البوليس تحت رئاسة رجال الاحتلال، وألغيت البحرية المصرية ، وملأ الانجليز الوزارات والمصالح بمستشاريهم ومديريهم ؟ ؟ .

ولكنها لم تعدم مع ذلك رجالا من موظفى الحكومة الوطنيين يأخذون على عواتقهم مناهضة المحتلين بالقدر الذى كانت تسمح به الظروف وقتذاك : بدأ ذلك حينما نصح الانجليز شريف باشا الذى كان يتولى الوزارة باخلاء السودان وقد اندلع فيه من جراء السياسة الانجليزية لهيب الثورة التى دعا اليها محمد احمد المهدى واستفحل أمرها حتى تبدد شمل الحملات التى ارسلت للقضاء عليها وانهار الحكم المصرى فى الخرطوم . ولكنه رأى ألا يأخذ بهذه النصيحة يؤيده فى ذلك الرأى العام ، ولم يجد بدا إزاء لهجة التهديد وموافقة الخديوى على الأخذ برأى المعتمد البريطانى من أن يستقيل ويفسح المجال لخلفه نوبار باشا الذى قام على تنفيذ السياسة الانجليزية فى ٨ يناير ١٨٨٤ .

ثم تجدد النزاع بين المعتمد البريطانى ورجال الحكم المصريين على أثر تعيين كليفورد لويد وكيلا لوزارة الداخلية ففضل محمد ثابت باشا وزيرها الاستقالة على أن يخضع لسلطة الوكيل . ولم يلبث أن استقال حسين فخرى باشا وزير الحقانية فى وزارة رياض باشا التى تألفت منذ يونيه ١٨٨٨ احتجاجا على تعيين السير جون سكوت مستشارا قضائيا لوزارته ثم استقال رياض نفسه لاسباب صحية فخلفه منذ مايو ١٨٩١ مصطفى فهمى باشا وكان معروفا بتأييده وصداقته للانجليز حتى قالوا

عنه أنه الوزير الذى كانت تنشده انجلترا واعتبروا اسنادالوزارة اليه تطورا جديدا فى روح الحكومة المصرية بالنسبة لعلاقاتهم معها بحكم مشاركته لعواطفهم

* * *

وبموت توفيق فى عام ١٨٩٢ وتولية ابنه عباس الثانى يتطور النزاع بين رجال الحكومة ومثلى الاحتلال تطوراً خطيراً لقد كان عباس شابا يكره سياسة الاستسلام التى سار عليها والده ويميل إلى أن يحكم مصر حكما شخصيا دون حاجة الى مساعدة الانجليز ، ويرى فى الخلاف القائم بين انجلترا وفرنسا على المسألة المصرية عونا كبيراً على تحقيق مطامعه فما لاشك فيه أن فرنسا كانت تعتقد أن احتلال الانجليز لمصر قد قلب التوازن الدولى فى حوض البحر الأبيض المتوسط بقدر ما أدى الى انكماش نفوذها فى الشرق حيث تفوقت حضارتها وسياستها قروناطويلة. ومما لاشك فيه أيضا أنها كانت ترحب بانتهاز كل فرصة لكى تعرقل الادارة البريطانيه فى مصر ولكى تقيم العقبات فى وجه السياسة الانجليزية الاستعمارية .

كان عباس على يقين تام من كل ذلك ، كما كان على علم تام بتطورات العلاقات الانجليزية الفرنسية فعول على استغلالها لمصلحة

بلاده ورأى ألاضرورة للتعاون مع انجلترا ومن ثم نشب النزاع حادا بينه وبين كبار الموظفين الانجليز . وكتب كرومر يقول، أرى الخديو الشاب يجد فى أن يكون مصريا صادقا فى مصريته ، ولعل أول حلقات ذلك النضال السياسى بين عباس وكرومر المعتمد البريطانى فى مصر تلك الأزمة الخطيرة التى ثارت حول وزارة مصطفى فهمى باشا الذى كان يتولى الحكم منذ أواخر عهد توفيق : فلقد رأى الخديو الشاب أنه يستحيل عليه وهو يجتاز أولى مراحل الجهاد من أجل استقلاله بالسلطان أن يتعاون مع وزير اشتهر بتعاونه مع المعتمد وكان فى طريقه الى إقصاء الخديو عن كل سلطة فى البلاد . ولذلك أوفد اليه فى ١٥ يناير ١٨٩٣ يطلب منه أن يستقيل ولكنه أجاب بأن من الأوفق للخديو أن يستشير اللورد كرومر فى ذلك . فلم يكن من عباس إلا أن أرسل اليه على الفور كتاب إقالته من منصبه وعهد فى نفس اليوم الى حسين فخرى باشا بتأليف وزارة جديدة .

كان كرومر يشك فى حسن نيات الخديو فاعترض على هذا التغيير ولم يعترف بالوزارة الجديدة وأصدر اوامره للموظفين الانجليز بعدم التعاون معها حتى ترد تعليمات حكومته فى هذا الصدد. اما وزير الخارجيه البريطانية فقد ايد كرومر كل التأييد وراى الا حاجة إلى إحداث هذا

التغيير وقال إن الحكومة البريطانية تنتظر ان تسأل فى المستقبل عن رأيها فى مثل هذه الحالة . واضطر عباس إزاء لهجة التهديد والوعيد الى ان يلجأ الى حل وسط يعتبر فى الواقع وإلى حد ما انتصاراً للقومية المصرية ممثلة فى شخصه فعهد الى رياض باشا بتأليف وزارة فى ١٨ يناير ١٨٩٣

غير انه لم تكد تنتهى هذه الأزمة حتى ظهرت ازمة اخرى كانت ابعد واقوى اثراً : فلقد خرج الخديو فى ٩ يناير ١٨٩٤ برفقة محمد ماهر باشا وكيل الحربية فى سياحة إلى الوجه القبلى وهناك عرض فرقة من الجيش كان يتولى قيادتها ضابط بريطانى وانتقد النظام الذى وضعه الانجليز للجيش المصرى وندد بتدريبه فثارت ثائرة اللورد كتشنر سردار الجيش وعد ملاحظات الخديو إهانة لحقت بشخصه وجعل منها ازمة تتعلق بالكرامة الانجليزية فبادر بتقديم استقالته من منصبه. اما كرومر فقد وجد فى ذلك فرصة طيبة لأن يوقف الخديو عند حده فحمله على اصدار امر بمثابة خطاب يشكر فيه السردار ويمتدح الضباط الانجليز جاء فيه « قبل ان اترك الوجه القبلى للعودة الى مصر اريد ان اكرر ما أظهرته من العناية وحسن الالتفات للجيش عند زيارتى الحدود واؤيد حسن رضائى الذى أبديته لكم من جهة حسن حالة

الجيش ونظامه ، وإنى لمسرور من أن أهنىء الضباط الذين يرأسونه مصريون كانوا أوانجليز ، وإنى لمرتاح أيضا بأن أقدر الخدمات التى أدتها الضباط الانجليز لجيشنا حق قدرها وأملنا أيها السردار أن تعلنوا أمرنا هذا للضباط والعساكر . كما اضطره إلى إبعاد محمد ماهر باشا عن وكالة الحربية فيما بعد .

على أن الخديو لم ينس ذلك الاذلال واعتقد أن رياض باشا كان عونا عليه مع الاحتلال فلقد كان من رأيه دائما ألا يتوانى عباس عن تنفيذ مطالب الانجليز ، بينما كان يرى كرومر ، أن رئيس الوزراء يعضد الخديو فى سياسته العدائيه نحو انجلترا ، وأن وزارته قد أصبحت عاجزة عن الحكم فيبادر رياض الى الاستقالة ويؤلفها نوبار فى ١٦ ابريل ١٨٩٤ . ولكن الجفاء يشتد بينه وبين الخديو عندما تثور مسألة عودة اسماعيل باشا خديو مصر السابق الى أرض الوطن فقد كان الخديو يميل الى تحقيق هذه الرغبة بينما كان يرى نوبار أن عودته غير مرغوب فيها من جانب الاحتلال فيرفض الموافقة . حينئذ يعرب عباس لكرومر عن رغبته فى إعادة مصطفى فهمى باشا الى رئاسة الوزارة وتلقى الفكرة ارتياحا فى نفس اللورد ويحس نوبار بحرج موقفه فيستقيل فى ١١ نوفمبر ١٨٩٥ ويعود مصطفى فهمى الى الحكم ويبقى فيه حتى نوفمبر ١٩٠٨ .

فجر الحركة الوطنية

نحن لانحكم مصر وإنما نحكم حكام مصر — قول مأثور جرى على لسان سيدنى لو . فلقد نجح كرومر كل النجاح فى ضمان خضوع رجال الحكومة، نوبار ورياض ومصطفى فهمى ، لسطوته ولكنه ينسى أنه قد فشل فى نيل رضا المصريين الذين لم تعجبهم نظرته اليهم وطرقه فى معاملتهم ووسائله فى معالجة مشاكلهم، فلقد كان عزيزا عليهم أن يتخلصوا من استبدادى الخديو ليجدوا استبدادا آخر مهما كان ذلك الاستبداد مستنيرا أو اصالحهم ، فلم يكن الحكم البريطانى فى نظرهم سوى حكم استبدادى فرضته دولة مسيحية أجنبية عنهم فى وقت كان الميل فيه متجها الى الاستقلال وكان الحنين فيه قوى الى نظام نيابى .

ولم يعمل كرومر على تكوين حكومة مسئولة أو نظام برلمانى حقيقى بقدر ما عمل على أن يجعل من الاحتلال العسكرى احتلالا إداريا يمنح المصريين شكلا من أشكال الحياة النيابية الزائفة فيصدر أمر الخديو فى اول مايو ١٨٨٣ بتشكيل مجلس شورى القوانين وجمعية عمومية لمناقشة الضرائب ومجالس محلية لمساعدة المديرين فى الأقاليم . ولكن هذه المجالس وأشباهها لم تكن لترضيهم أولتعوضهم

عن مجلس شورى النواب القديم وعن الدستور الذى كان يحقق بعضا من أمانيهم .

هذا فضلا عن أن مانعمت به مصر من سكينة وهدوء فى أعقاب الثورة العرابية والنزاع المستمر الذى لمسناه بين موظفى الحكومة الوطنيين وممثلى الاحتلال ، واصطدام الخديو عباس بكرومر قد ساعد على نمو الشعور بالقومية الى حد كبير وسيرها فى طريق التقدم فبرز مصطفى كامل على مسرح السياسة وانتقد أعمال الاحتلال انتقادا لاذعا وأنشأ الصحف لبسط سياسته وتوضيح منهجه الذى كان يدور حول الجلاء والدستور وجمع حوله الأنصار والمعجبين الذين كانوا نواة للحزب الوطنى أول حزب سياسى منظم فى تاريخ مصر المعاصرة.

وقد وجد الخديو عباس فى مصطفى كامل أداة لتحقيق سياسته فى مقاومة الاحتلال فمد حركته سرا بالمال والتأييد وعاونه على القيام بالدعاية التى كان يراها ضرورية لوادى النيل فى عواصم أوربا حيث عمل على تنوير الأذهان بالمسألة المصرية واستثارة الشعور الدولى العام ضد الانجليز وكان فى كل مايفعله دائب الاتصال بالخديو عن طريق رجاله وحاشيته فكانت رسائله تتوالى اليهم ومن أشهرها تلك الرسالة التى كانت بمثابة تقرير شامل عن الخطط والأعمال الواجب أن

تتبع والتى كتبها من باريس بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٨٩٥ ، ننشرها هنا لأول مرة لما لها من قيمة كبرى فى تاريخ الحركة الاستقلالية :

مولاى : إن الثقة العالية التى جعلتمونى فى محلها بموافقة سموكم على سفرى الى اوربا للدفاع عن حقوق امتى و بلادى زادت كثيراً من نشاطى فى تأدية ذلك الواجب المقدس وفرضت على ان احيط علم مولاى بكل ماهو جار فى اوربا بشأن مصر وبكل ما من شأنه خدمة الأمير المحبوب والوطن العزيز . ولما كانت المدة التى قضيتها الى الآن كافية لأن اقف فيها على حقائق الأشياء واعرف النافع من الضار رأيت من الواجب على ان ارفع لسموكم هذا التقرير تبيانا لحقيقة الحالة الحاضرة وللوسائل التى اظنها تمهد سبيل الجلاء فأقول : اشتغل الرأى العام الأوربى بمسألة مصر هذا العام اكثر كثيراً من اشتغاله بها فى الأعوام السالفة وزاد هذا الاشتغال من يوم ان توطدت العلائق بين دولتى الروسيا وفرنسا إذ علم كل انسان ان رأيهما واحد فى مسألة مصر وهو تحرير بلادنا وردها الى نفسها ، وكانت نتيجه هذا الاشتغال ان تنبأ بعض الكتاب و المشتغلين بالسياسة ان الشتاء الآتى سيكون آخر شتاء للجنود الانكليزية فى وادى النيل . وانى لأستطيع ان اقطع بذلك وان كنت اؤمله واتمناه من صميم فؤادى كما يتمناه كل مصرى

صادق للأمير والأوطان. وليس الاشتغال بمسألة مصر قاصر فقط على فرنسا والروسيا بل هو حاصل أيضا فى ألمانيا فلقد علمت من كل الألمانيين الذين تعرفت بهم فى باريس وأغلبهم من مراسلى الجرائد الألمانيه الخطيرة أن رجال السياسة فى برلين يتساءلون عما إذا كانت ألمانيا تنضم الى الروسيا وفرنسا فى هذا الأمر . أم ، وهم على ما علمت منقسمون فى الرأى فمنهم من يظن أن الامبراطور الألمانى لا يستطيع مخالفة جلالة القيصر اذا طلب منه الاتفاق معه ومع فرنسا فى هذه المسألة الخطيرة كما كان ذلك فى مسألة الصين واليابان ومنهم من يقول ببقاء المانيا على الحيادة فى مسألة مصر . وتحقيق أى رأى من الرأيين لا يضر بنا وأن يكن الأول أصلح لنا واوفق وقد كنت متخوفا كثيرا من اتحاد المانيا مع انجلترا ولكنى متحقق اليوم فى ان كل أمانى ألمانيا متعلقة بالتقرب من الروسيا وأن امبراطور ألمانيا يتجنب كل ما لا يرضى قيصر الروسيا . كل ذلك مما يبشر بتحقيق آمالنا ويشير إلى قرب انفراج الأزمة المصرية ولكن لابد لنا من ناموس نتبعه فى سياستنا تلقاء هذه الحوادث والأحوال السارة واحسن ناموس يوصلنا الى المراد ينحصر على ما أرى فى الأمور الآتية :-

أولا — أن نسعى فى تقوية تيار الحركة الحاصلة فى أوربا وذلك لا يكون إلا باتباع طريق واحد لا يتغير وهو طريق التحبب الى كل السياسيين وملاطفة ارباب الصحف والكتابة والخطابة ونشر الرسائل المفيدة على مصر . ولا أخال مولاى إلا موافقا على هذا الامر .

ولقد افتكر البعض ان وجود لجنة فرنساوية فى باريس تشتغل بأمر مصر كاف للقيام بهذا الغرض وأن لا لزوم لوجودى فى اوربا مما اظن ان مولاى لا يوافق عليه ابدا لأن مقابلتى للناس هنا وتفهيمى لهم حقائق الأشياء والأمور الجارية فى مصر ومطالبتى بحقوق مصر بصفتى من أبنائها يحدث تأثيرا أكبر كثيرا من التأثير الذى يحدثه أبلغ الفرنساويين واكتبهم إذا تكلم أو كتب على مصر فضلا عن أنى لست مشتغلا بغير هذه المسألة واتعرف كل يوم بأناس مختلفين روسيين كانو أو المانيين أو فرنساويين ومهما كان الفرنساوى صادقا فى خدمتنا فلا يتصور العقل أنه يكون كمصرى يتألم بآلام أمته ويحزن لحزنها ويفرح لفرحها .

وإنى فى هذا المقام استلفت انظار مولاى الى أمر خطير وهو أن الانكليز يشيعون فى مصر على لسان صنائعهم أنى مرسل من قبل سموكم الى اوربا ويكثرون من هذه الاشاعات ليتوهم رجال المعية عند

سماعها ان وجودى هنا خطر على شخص سموكم وأن الأولى رجوعى ثانيه الى مصر فيحققوا بذلك رغائب الانكليز وهى سياسة عجيبة من ابناء التاميز . ولكنى أرى أن رجوعى الى مصر يكون إثباتا لما يظنه الانكليز ويشيعونه من أنى مرسل من قبل سموكم فضلا عن انه يعد فشلا لسياستنا ونصرا وفلاحا لسياسة اعدائنا ولذا فان وطنيتى وحبى للأمير يقضيان على ان أرفض رفضا قطعيا العودة الى مصر ما دام الانكليز فيها .

ثانياً — استخدام كل الأجناس دون ان نفوض لأى اجنبي كان أمرنا ونستودعه أسرارنا لأن الأوربى مهما بدت عليه دلائل الصدق والاخلاص لسدة الأمير ولمصر فهو لا يبحث الا عن منفعته الخاصه: فان عرف أمورنا وأسرارنا ورأى إفشائها لأعدائنا منفعة له لا يتأخر لحظة واحدة عن افشائها وان كان يعلم ان ذلك الافشاء يضربنا . فضلا عن أن تولى أى أوربى أمر سياستنا فى اوربا من أضر الأمور علينا لأننا لو احتجنا مثلا لاستخدام جريدة من الجرائد وكان استخدامها بواسطته علم منه صاحب الجريدة بالطبع ان الأمير حفظه الله هو الذى يمد ويساعد ولا يخفى ما فى ذلك من الضرر ومن ازدياد طمع الطامعين الذين لا يريدون خدمتنا الا بمقابل . أما اذا

تكرم مولاى وزادنى من ثقته ووكل الى ما تقضى به الحالة فإن الأمر يكون سهلا كثير النفع عديم الضرر لان كل الناس تعلم فى اوربا أنى اعمل باسم جمعية مصرية وطنيه وانها تساعدنى وتمدنى .

ثالثاً — التحبب لألمانيا والتقرب منها بكل الوسائل الممكنة وارى التقرب منها سهلا جداً اذا استحسن مولاى حفظه الله رأيى فى استخدام جريدتين او ثلاثه المانيه ثم زيادة عن ذلك بدعوة أولاد الأمبراطور غليوم الى زيارة مصر فى فصل الشتاء دعوة وديه بواسطة قصل المانيا الجنرال فان هذا الأمر يقبله الامبراطور بكل ارتياح وانشراح اولا لكونه صادرا عن سموكم وثانيا لأن امبراطور المانيا يحب شهرة اسمه واسم عائلته فى الشرق ودعوة كهذه تستميله ولا شك لنصرة مصر خصوصا اذا عاد اولاده من مصر ومعهم الهدايا الشرقية النفيسه التى يهديها لهم سموكم. وارى أن هذه الدعوى تفيدنا جدا ولا تضرنا ابد فانها تدعو الجرائد الألمانية للكلام عن مصر وعن احوالها ويكون نتيجة مجىء انجال الامبراطور الى مصر ارسال محررين من الجرائد خلفهم يتبعون خطواتهم خطوة خطوة ولايخفى ما فى ذلك من الفائدة وان وافق سموكم هذا الرأى أرى أن الدعوة تكون بكتاب من خط سموكم الى الامبراطور يرسل على يد قنصله الجنرال .

رابعا – استخدام بعض الجرائد الأوربية الخطيرة من فرنسا والمانيا والروسيا وارى انه يكفى من فرنسا استخدام جريدتين ومن الروسيا كذلك ومن المانيا ثلاثة على الأقل ويسير على استخدام كل هذه الجرائد لما لى من الروابط مع رجال التحرير فى فرنسا ومع كثير من الكتاب الروسيين والألمانيين (فضلا عن انى عازم على زيارة برلين فى شهر اكتوبر القادم ان شاء الله تعالى) وأرى ان مبلغ ٧٠٠ جنيه يكفى لاستخدام اهم جريدة مدة عام. واستخدام كل هذه الجرائد يكون دائما باسم جمعية مصرية وطنية وارى انه مع استخدام بعض الجرائد الخطيرة يجب استخدام بعض افراد من كتاب اسرار الجرائد الأخرى فان بيدهم ادارة شئون الجرائد الموظفين بها ويكفى مبلغ زهيد لارضائهم وربما كفت هدية حسنة وهذا امر يتعلق بالطباع والأميال .

وقد كنت افتكرت انى اخدم خدمة جليلة اذا نشرت جريدة اسبوعية هنا وقدمت فى كتاباتى لسموكم انها تتكلف نحو الألف وخمسمائة جنيه سنويا ولكنى عدلت الآن عن هذا الراى وارى الأوفق استخدام هذا المبلغ ومثله فى استخدام بعض جرائد مهمة وسهل على اذ ذاك ان اكتب اسبوعيا مقالة فى احدى الجرائد

الفرنساوية وانا على ثقة من انها تؤثر كتأثير جريدة يصدرها مصرى فى اوربا .

هذه هى الآراء التى أرى تنفيذها تمهيدا لسبيل الجلاء ولما كانت السياسة الانكليزية مبنية على قاعدة (استعمال كل وسيله للوصول إلى الغاية محمودة كانت الوسيلة أو مذمومة) وجب علينا أن نحاربهم بنفس سياستهم ونجعل هذا المبدأ مبدؤنا ونبذل كل ما فى وسعنا لنوال مرادنا . أما مسألة ارسال وفد إلى اوربا فأرى ان هذه المسألة يلزم تأجيلها الى آخر الشتاء حتى نعلم ماذا سيكون وربما غيرت الحوادث اعتقادنا فى كثير من الأمور المهمة ولقد قال لى من نحو شهرين رجال السياسة الفرنساوية أن مجىء وفد مصرى يفيد كثيرا وأراهم يقولون لى اليوم أن الأولى تأخيره الى آخر الشتاء حتى نعلم مجرى سياسة سالسبورى . كذلك الأمر بالنسبة لسياحة سموكم فى اوربا فان الرغبة فيها تقوى أو تضعف حسب الحوادث فلننتظر هذا الشتاء . وقبل أن اختم تقريرى استلفت انظار سموكم الى امر استرجاع السودان المصرى فانى علمت من اوثق المصادر السياسية ان الانكليز لما احسوا بأن الرأى العام الأوربى يطالب بالجلاء وان فرنسا وروسيا ربما طالبا به فى اول فصل الشتاء عزموا على احداث القلاقل

فى السودان حتى تدعو الحالة لارسال تجريدة حربية مما يمنع تحقيق الجلاء مدة أعوام فهم (الانكليز) جعلوا السودان مستودع سياستهم يخرجون منه القلاقل متى اقتضت الأحوال وأحسن تقرير يقرره سموكم ومجلس الشورى هو جعل القوة العسكرية المقيمة فى سواكن ووادى حلفا قوة دفاعية لا هجومية كما كانت من أول الاحتلال وكما أشار بذلك دائما اللورد كرومر (على حكومته تنفيذا لأغراضه) فى تقريراته السنوية وسأنبه الأفكار هنا بعد قليل إلى هذه المسألة حتى لا يفلح الانكليز فى تحقيق نواياهم السيئة.

هذا ما أردت رفعه لسموكم وإنى أقبل فى الختام الأعتاب الشريفة وأسأل الله حفظ ذاتكم أبد الآبدين وتحقيق الأمانى والآمال إنه سميع مجيب؟

التابع الامين والمصرى الصادق

مصطفى كامل

باريس فى ١٩ سبتمبر ١٨٩٥.

على أن الحركة القومية لم تلبث أن صدمت صدمات متتالية متلاحقة فلقد بدأ الخديو منذ أواخر عام ١٨٩٥ يستمع الى الوشايات

والدسائس التى كانت تحاك من وراء ظهر الزعيم الشاب وانصرف الى التعاون مع الاحتلال وفى نفس هذا العام أيضا أوجست انجلترا خيفة من توغل فرنسا فى السودان بعد أن أرغمت حكومة مصر على اخلائه منذ عام ١٨٨٤ فعمدت الى السرعة فى إعادة فتحه بارسال حملة مصرية قد أضيف اليها نفر قليل من الجنود الإنجليزية حتى يقال إن انجلترا قد اشتركت مع مصر اشتراكا فعليا فى الحرب وأسندت رئاسة الحملة الى كتشنر سردار الجيش . فاعتزمت فرنسا تجريد حملة لاحتلال مركز هام فى أعالى النيل لصد التيار الانجليزى فى باطن افريقية ثم إلى فتح باب المسألة المصرية وإرغام انجلترا على تسويتها . فلما كان عام ١٨٩٦ عهدت فرنسا الى قائدها مارشان بالزحف الى فاشودة نظرا لأهميتها الحربية وموقعها الجغرافى، فتقدم اليها من ساحل افريقية الغربى ورفع عليها العلم الفرنسى وفى سبتمبر ١٨٩٨ غادر كتشنر الخرطوم ليوطد حكومته فى منطقة النيل الأبيض فلما بلغ فاشودة طلب من مارشان اخلاءها فرفض واحتج بانه جندى عليه تنفيذ أوامر دولته ولم يلبث أن انتقل الخلاف إلى أوربا فتخاذلت فرنسا بعد أن استيقظت للخطر الذى كان يهددها دائما من وراء الراين وأمرت قائدها بالانسحاب ، فدل ذلك دلالة قاطعة على أن فرنسا قد نبذت سياسة معارضة

الاحتلال الانجليزى لمصر كما كان انتصاراً كبيرا للسياسة الانجليزية وإيذانا باصرارها على البقاء فى وادى النيل متجاهلة عهودها بالجلاء.

ومن ثم جنح معظم رجالات مصر وعلى رأسهم الخديو الى مسالمة المحتلين والتودد اليهم. وفى ١٩ يناير ١٨٩٩ وقع بطرس غالى باشا وزير الخارجية فى وزارة مصطفى فهمى باشا اتفاقية السودان فكانت صدمة عنيفة للوطنية المصرية لأنه باع فيها السودان لانجلترا دون مقابل ومهد بذلك لدخول المسألة المصرية كلها فى دور جديد. نصت هذه الاتفاقيه على أن يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع انحاء السودان، وعلى ان تفوض الرئاسة العسكرية والمدنية فيه الى موظف واحد يجرى تعيينه بأمر عال خديو يصدر برضاء الحكومة الانجليزية، تكون مهمته سن القوانين ووضع كافة اللوائح والأوامر التى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان او تقرير حقوق الملكية فيه بجميع انواعها دون ادنى تقيد بالقوانين او الأوامر العالية او القرارات الوزارية المصرية إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور منه.

لقد كان غرض كرومر من وضع نظام الحكم الثنائى فى السودان اوفيما اسماه الدولة الموحدة التى اوجدها ان يفسح مجالا لاشتراك

بريطانيا فى ادارة بلاد ادعت انها ساهمت فى استعادة فتحها ولم تكن تستطيع ان تنفصل من مسئولية الاشراف على استقرار النظام فيها بعد أن انتزعت لنفسها منذ ان احتلت مصر فى عام ١٨٨٢ حق الاشراف على استقرار الأمور فى شطر الوادى الشمالى صاحب السيادة على السودان . ولقد نجح فى ذلك كل النجاح : فلقد اعطت هذه الاتفاقية حاكم السودان العام سلطة مطلقة لاحدود لها واذا عرفنا ان العمل قد جرى على ان يكون هذا الحاكم على الدوام من الانجليز يعاونه طائفة من كبار الموظفين الانجليز ايضا على الرغم من ان الاتفاقية لاتحرم المصريين من ملء هذا المنصب الخطير ادركنا كيف اتيحت الفرصة لانجلترا لأن توجه ادارة السودان توجيها ينم عن اغفال مطلق لحقوقنا ويخدم مصالحها الاستعمارية الخاصة فاتخذت مظاهر شتى لفصم عرى الوحدة بين وادى النيل واستطاعت ان تنفرد بالسلطان والنفوذ هذا على الرغم مما جاء فى كتاب اللورد سولسبرى الى السفير الانجليزى فى باريس بتاريخ ١٥ اكتوبر ١٨٩٨ فقد قال « صحيح ان مصر قد تأثرت حقوقها فى امتلاك شاطىء النيل بسبب نجاح المهدى فأضحت هذه الحقوق معطلة مؤقتا ولكنها منذ انتصار المصريين على الدراويش لم تعد موضع نزاع ومناقشة » وعلى الرغم

بما صرح به اللورد روزبرى فى خطاب القاه فى ٢٢ اكتوبر ١٨٩٨ جاء فيه « إنما نحن نعمل الآن كى نعيد الى مصر ارضا تملكها مصر نفسها طبقا لتصريحات جميع الحكومات الفرنسية المتعاقبة . »

ولقد ترتب على عقد اتفاقية السودان من ناحية اخرى ان انصرفت فرنسا كلية عن التفكير فى السيطرة على اعالى النيل الى التفكير فى غرب افريقيا فوقعت فى ٨ ابريل ١٩٠٤ الاتفاق الودى المشهور مع انجلترا وفيه اطلقت فرنسا يد انجلترا فى مصر نظير إطلاق انجلترا يد فرنسا فى مراكش . ومن ثم ازداد مركز الاحتلال قوة وتكلم كرومر بلسان الحاكم المطلق للبلاد بينما استكان الوطنيون وتخاذلوا عن متابعة الحركة الوطنية وخضع من كان منهم فى كراسى الحكم لادارته حتى أنه عين فى عام ١٩٠٥ الكولونيل وطسن ياورا للخديو .

على أن كل هذه الأحداث والصدمات لم تفت فى عضد الزعيم الوطنى مصطفى كامل فمضى فى طريقه يناهض الاحتلال ويوقظ الوعى القومى بين مواطنيه لكى يطالبوا بحقهم فى الحرية والاستقلال . وصادف فى ١٣ يولية ١٩٠٦ أن مرضا بطان

بريطانيان بقرية دنشواى بالقرب من شبين الكوم وأخذا يصطادان الحمام الذى كان يكثر بتلك القرية فشبت النار فى أحد أجران القمح من عيار نارى فاغتاظ اهل القرية وتعدى بعضهم بالضرب على الضابطين . ولكنهما تمكنا من الفرار جريا لينجوا من الخطر ، وكان الحر شديدا فأصيب أحدهما ضربة شمس ومات ، مما أغضب الانجليز فانعقدت المحكمة المخصوصة التى كان قد صدر الأمر بتشكيلها منذ ٢٥ فبراير ١٨٩٥ للحكم فيما يقع من الأهالى من الجنايات والجنح على جند جيش الاحتلال وأصدرت احكاما قاسية بعيده عن العدل على المتهمين من المصريين وأخذت فى تنفيذها فى اليوم التالى بطريقة اثارت النفوس ونبهت الاذهان إلى ان العدل الانجليزى لايؤمن جانبه إذا كانت الخصومة تمس صالحا انجليزيا .

كان مصطفى كامل فى باريس حين بلغته انباء المحاكمة فنهض لكى يعلن حربا شعواء على الاحتلال وسياسته ويستصرخ الضمير الانسانى العالمى مما كان له اكبر الأثر فى تاريخ الحركة القومية والاستعمار البريطانى فى مصر : فلقد آمن المصريون إيمانا قويا بالدعوة الوطنيه ومبادئها بينما ادرك الانجليز تحت

ضغط الحملات التى شنها مصطفى كامل ومن استجاب له من اصحاب الصحف العالمية التى كتبت عن المسألة المصرية وقتذاك ان سياستهم فى مصر تحتاج الى تعديل قوامه اقصاء اللورد كرومر عن منصبه انقاذا لسمعتهم امام العالم المتمدين واسناد بعض المناصب المصريين واطلاق يدهم فى شئونها حتى تهدأ ثوره الخواطر ويخف السخط على الاحتلال . فلما كان ابريل من عام ١٩٠٧ اعتزل كرومر منصبه وخلفه فيه السير الدن جورست .

جاء جورست إلى مصر فى ظروف عصيبة ولكن آراءه كانت تختلف عن آراء كرومر فى معالجة المسألة المصرية ومن ثم حاول التوفيق بين القصر والاحتلال فترك للخديو بعض الحرية ولم يشدد الرقابة على تصرفاته ، واظهر عباس ميلا لتبادل الود مع جورست فلم يمانع فى تأليف وزارة يرأسها بطرس غالى باشا فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ بعد ان استقال مصطفى فهمى باشا كضرورة من ضرورات البدء فى سياسة جديده بل إنه ذهب الى ابعد من ذلك فتضامن مع جورست على تشتيت اعضاء الحزب الوطنى وهدم كيانه خاصة بعد ان مات

مصطفى كامل فى ١٠ فبراير ١٩٠٨ وتولى زعامته محمد بك فريد. فأصدرت الوزارة قرارا باعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ وكان قد بطل العمل به من زمن بعيد لتقييد حريه الصحافة وسنت فى ٤ يولية ١٩٠٩ قانون النفى الادارى الذى جعل من حق السلطة الادارية نفى الأشخاص الذين ترى أنهم خطر على الأمن العام إلى جهة نائية بالقطر المصرى ، الى غير ذلك من النظم والتشريعات . ولكن على الرغم من هذا سارت الحركة القومية فى طريقها الوعر بفضل جهود مصطفى كامل ودعوته الحارة وحماسته الملتهبة ،وكان لها صدى فى نفوس بعض اعضاء مجلس شورى القوانين فنهض المجلس نهضة طيبة ظهر أثرها الفعال فى مطالبة الحكومة بالدستور وكان لاينفك يظهر غيرته على مصالح البلاد فجهر بالاحتجاج على سياسة الحكومة المالية واعترض على إنفاق أموال مصر فى السودان دون رقابه أو حساب وانتقد اعمال الحكومة وتقصيرها فى القيام بالاصلاحات الواجبة لا سيما فيما يختص بالتعليم . ولم تكن الجمعية العمومية بأقل غيرة من المجلس ففى ٧ أبريل ١٩١٠ رفضت تحت ضغط الرأى العام الموافقة على مشروع امتداد اجل امتياز قناة السويس أربعين سنة اخرى علاوة على التسع

وتسعين المنصوص عليها فى عقد الامتياز الذى منحه سعيد باشا لشركة القناة لما فى ذلك من اضرار بمصلحة البلاد . وقد تخلل نظر المشروع حادث رهيب يعتبر الأول من نوعه فى تاريخ السياسة المصرية وهو مقتل بطرس غالى باشا رئيس الوزراء فى ٢٠ فبراير ١٩١٠ . ذلك أنه لم يكن شخصية محبوبة من المصريين فهو مشهور بتعاونه المطلق مع الاحتلال وهو الذى وقع اتفاقية السودا وهو الذى رأس المحكمة التى نظرت حادث دنشواى وهو الذى دعا أخيرا الى مشروع مد الامتياز .

على أن جورست وجد فى هذا الحادث فرصة طيبة لتحقيق سياسة خطيره من أجل القضاء على الوحدة الوطنية فعمل على التفرقة بين المسلمين والأقباط وشغلت الأمة زمنا بهذا الخلاف حتى كانت ثورة سنة ١٩١٩ فقضت عليه .

وقد مات جورست فى عام ١٩١١ وعين بدله اللورد كتشنر قائد جيش استرجاع السودان وكان رجلا عسكريا قبل كل شىء فنبذ سياسة الوفاق مع القصر التى سار عليها سلفه واصبح حاكما مطلقا لمصر فلم تكن علاقته خالصة الود بالخديو . أما فيما يختص بموقفه إزاء الحركة الوطنية فقد عمل على أن يعرقل تيارها بوضع نظام شورى جديد يحل محل النظم القديمه لكى يشغل الامة عن مسايرة مطالبها .

فصدر القانون بانشاء الجمعية التشريعية فى أول يوليه ١٩١٣ ولم تكن شورى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى هيئة واحدة. على أن اختصاصات هذه الجمعية لم تكن لتطابق رغبات المصريين فى الحصول على حكم نيابى ووزارة مسئولة واستقلال سياسى . ولم تلبث ان عطلت جلساتها بعد قيام الحرب العظمى الأولى فلقد افتتحت فى ٢٢ يناير ١٩١٤ ثم عطلت فى يونيه من السنة نفسها وظلت البلاد محرومة من أى هيئة نيابية حتى أعلن الدستور فى عام ١٩٢٣ . ومن ثم لم يكن عهد كتشنر مرضيا عنه من الشعب على الرغم من المحاولات التى بذلها من اجل التقرب إلى الفلاحين وهم سواد الأمة.

ثورة واستقلال

اشتعلت نار الحرب العظمى الأولى فى أغسطس ١٩١٤ وما كان لها أن تمر بمصر دون أن يكون لها فيها أثر كبير : ففى ٥ اغسطس ١٩١٤ أصدر مجلس الوزراء برئاسة حسين رشدى باشا الذى ألف الوزارة منذ ٥ أبريل ١٩١٤ قرارا بشأن الدفاع عن القطر المصرى اثناء الحرب القائمة بين المانيا وبريطانيا العظمى بمنع التعامل مع المانيا ورعاياها والمقيمين فيها ومنع السفن المصرية من الاتصال بالثغور الألمانية وحظر التصدير إلى المانيا وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب فى الأراضى والموانى المصرية وحجز السفن الألمانية فى ثغور مصر .

وما كان رشدى بقادر على أن يسلك مسلكا آخرا أمام الاحتلال سوى قبول التعاون مع انجلترا ففى ٢ نوفمبر ١٩١٤ أعلن الجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال فى مصر الأحكام العرفية . ثم تطورت الحوادث فدخلت تركيا الحرب ضد

انجلترا وحلفائها بعد ذلك بثلاثة أيام ومن ثم أذيع اعلان جديد بأن بريطانيا العظمى إنما تحارب الأتراك لسببين وهما الدفاع عن حرية مصر وحقوقها التى كسبها محمد على فى ميادين القتال والابقاء على السلم والرخاء اللذين تمتعت بهما مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ! ! وأنها قد حملت على عاتقها كل مسئولية الحرب دون ان تكلف الشعب المصرى شيئا سوى الامتناع عن كل ما من شأنه أن يعوق حركات جيوشها أو يساعد أعدائها .

فهل صدق الانجليز وصح ما ادعوه لأنفسهم من الدفاع عن الحريات وحماية الحقوق ؟؟.

لقد فوجىء المصريون فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ بهذا النص منشورا فى الوقائع المصرية « يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته واصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها. وفى اليوم التالى كان الاعلان الآتى « يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى انه بالنظر لأقدام سمو عباس حلمى

باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية . وقد عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل اكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على فقبله . »

كان هذا هو منطق الاستعمار فى الدفاع عن الحريات والحرص على الحقوق : الاستناد إلى القوة لسلب الحقوق الشرعية وفرض حماية باطلة لأساس لها من القانون على وادى النيل . وكما اضطر رشدى إلى ان يتعاون مع الاحتلال اضطر السلطان حسين كامل إلى أن يقبل العرش من المستعمرا الغاصب وإلى أن يحكم فى ظل الحماية عندما أدرك أن النية قد اتجهت الى ملء المنصب الشاغر كيفما اتفق وأن اسرة محمد على لن تلبث أن تفقد ثمار ما غرس وخلفاؤه خلال قرن كامل .

وهل صدق الانجليز وصح ما ادعوه من الابقاء على السلم والرخاء وتحمل مسؤلية الحرب وتكاليفها ؟؟

لقد تولت السلطة العرفية حكم البلاد فى خلال الحرب فنفت قواد الحركه الوطنية ، وبدىء بتنفيذ القانون العرفى بأقسى مظاهره ووضعت الصحافة والمكاتبات الخاصة تحت الرقابة الدقيقة ومنعت

الاجتماعات ونشطت المحاكم العسكرية حتى كادت أن تبطل عمل المحاكم الأهليه وقضى على الحريه الشخصية. ثم أخذت السلطة العسكرية تجمع ماتستطيع من العمال والفلاحين بالاكراه للعمل فيما تحتاج اليه الجيوش واستولت على حاصلاتهم ودوابهم بأبخس الأثمان، فمات الكثيرون فى ميـــادين الحرب وساءت الحالة الاقتصادية الى حد كبير حتى عمت الشكوى من الضنك الشديد.

وفى ١٩ اكتوبر ١٩١٧ مات السلطان حسين كامل وتنحى ابنه الأمير كمال الدين حسين عن العرش فأصبح الأمير احمد فؤاد أرشد أمراء الأسرة العلوية المرشح الطبيعى الوحيد لملء الكرسى الشاغر. وسايرت انجلترا إدعاءها حقها الباطل فى التدخل فى أخص شئون الحكم وكلفت مندوبها السامى فى مصر السير ونجت بأن يعرض العرش عليه بتبليغ جاء فيه «إنه لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للان، وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الوارث المتعين طبقا لوراثة العرش، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى على أن يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم..» وكما قبل حسين كامل صيانة للعرش

قبل احمد فؤاد لأنه لم يكن أمامه من سبيل سوى القبول.

ولا يمض وقت طويل حتى يعلن ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكيه شروطه تتضمن تخويل الشعوب التى تتألف منها الدولة العثمانية والتى لاتمت بصلة الى العنصر التركى حق تقرير المصير . ولا تلبث الحرب أن تنتهى فيسلم الألمان للحلفاء وتعلن الهدنة فى الساعة الحادية عشرة من اليوم الحادى عشر من الشهر الحادى عشر من عام ١٩١٨ ويرسل ملك بريطانيا الى سلطان مصر برقية يقول فيها « فى هذه الفرصة السعيدة التى اعترف آخر أعدائنا فيها بالانهزام أوجه لعظمتكم تهانى القلبية وتشكراتى على خالص مساعدتكم . فلتثق مصر وأهلها بنيل نصيب كامل فيما سيكون للامبراطورية البريطانية من العظمة والرجاء فى المستقبل »

فهل منحت مصر وهى إحدى بلاد الدولة العثمانية التى لاتمت بصلة الى العنصر التركى حق تقرير مصيرها ؟؟

وهل نالت نصيبها كاملا فيما سيكون للانجليز من العظمة والرجاء فى المستقبل بعد أن قدمت من المساعدة ما استحق الشكر والتقدير ؟

لقد شعر المصريون فى نهاية الحرب بآمالهم تحيا من جديد وأدراكوا ضرورة النظر فى مركز بلادهم السياسى بعد أن زال كل مبرر

لبقاء تلك الحماية التى فرضت عليهم قسراً دون تعاقد قانونى أو تسليم مطلق وبعد أن هالتهم السلطة الكبيرة التى تمتع بها الانجليز فى بلادهم منذ بداية الاحتلال والتضحيات التى قدموها أثناء الحرب . ففاتح رشدى باشا رئيس الوزارة زميله عدلى باشا يكن فى أمر المطالب المصريه ومصيرها واتفقا على مخاطبة من يثقان به من رجال الأمة . فأخذ رشدى يستظهر بهم ويحضهم على المطالبة بحقوق البلاد ، ويقال أنه كان يستدعيهم اليه بواسطة سكرتيره فرداً فرداً وباسم غير اسمه حتى لايلفت نظر السلطة العسكريه إلى اجتماعاته بهم ، ثم يتباحث مع كل منهم على حدة فى كيفية هذه المطالبة . وكان أول من خوطب سعد زغلول باشا الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية المعطلة ثم عبد العزيز فهمى بك (باشا) وعلى شعراوى بك وغيرهم .

وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ طلب ثلاثتهم من المندوب السامى السير ونجت أن يأذن لهم بالسفر إلى لندن لعرض مطالب مصر على الحكومة الانجليزية ومفاوضتها فى شأنها . وفى نفس اليوم تألف الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول باشا للسعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما . ولكى يكتسب الوفد صفة التحدث عن الأمة وضع توكيلا يوقعه أعضاء الهيئات النيابية

القائمة فى ذلك الحين وذوى الرأى والأعيان وسائر طبقات الشعب بأنهم قد عهدوا اليه بالمطالبة باستقلالهم التام ، فأقبل الناس على توقيع ماتم طبعه من التوكيلات اقبالا منقطع النظير ولولا المعاونة والتشجيع الذى لقيه سعد وزملاؤه من رشدى باشا لما تقدمت الحركة الوطنية هذه الخطوة الجريئة التى كانت لها نتائجها ، فهو الذى أوحى إلى سعد وزملائه باتخاذ ما اتخذوه من إجراء ، وفى نفس الوقت كتب الى السلطان فؤاد يقول « إن الحوادث تتوالى سريعا وستبدأ مفاوضات الصلح ويشرع فى تسوية جميع المسائل التى أثارتها الحرب . ومن أهم الامور أن تبسط آراء عظمتكم وآراء حكومتكم فى مصير مصر السياسى لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مباشرة ولذا اقترح على عظمتكم أن تعهدوا إلى والى زميلى عدلى باشا بهذه المهمة »

غير أن السلطات البريطانية عارضت هذا الطلب كما عارضت طلب الزعماء بحجه أن وقت هذه المباحثات لم يحن بعد وأن مؤتمر الصلح يشغل السلطات البريطانيه عن كل ماعداه . فلم يسع رشدى إزاء هذا الرفض الا أن يقدم استقالته فى ٢ ديسمبر ١٩١٨ . كانت الاستقالة مفاجئة فبادر المندوب السامى بالاشارة على السلطان بعدم قبولها الا بعد مراجعة الحكومة البريطانية حتى تتم مخابراته معها . ولكن رشدى

كرر الاستقالة فى ٢٣ ديسمبر فكتب يقول « طلبت وفود مؤلفة من بعض انظمتنا النيابية أن يؤذن لها بالسفر الى لندن للدفاع عن قضية مصر وقد أشرت بأن يسمح لها بالسفر فلم تهمل مشورتى فقط بل ورفض سماع رأيى فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية . وهكذا ستكون مصر البلد الوحيد الذى لم يسمع صوته فى الوقت الذى يسوى فيه مصيره نهائيا . » وفى ٣٠ ديسمبر قدم استقالة ثالثة قال فيها انه لاينتازل عن اعتزاله الحكم وإنه يرجو قبول استقالته خشية أن يؤدى التأخير فى البت فيها تحميله مسئولية عدم الاهتمام بمصير البلاد بصفته الوزير الأول فيها فى الوقت الذى يفصل فيه فى مصيرها . فتدخل المندوب السامى واقتنعت حكومته بأن ترخص لرشدى باشا ولزميله عدلى باشا بالسفر ولكنه تمسك بأن يسمح به أيضا لمن يشاء من المصريين وبخاصه رجال الوفد الذين وكلتهم عنهم الأمة وصمم على استقالته . وبذلك اكتسب سعد وأعوانه حقا أصيلا فى النيابة عن الأمة باعتراف الحكومة بهم فى مفاوضاتها وتبليغاتها واستحق رشدى أن يسجل له التاريخ أنه قد أدى واجبه على أحسن ما تكون تأدية الواجب فنفث من روحه القوى فى الوعى القومى ووقف من الوفد موقفا لو أنه ما وقفه لتغير تاريخ هذا الوفد تماما أو على الأقل الى

حد كبير فبغضله نشط الوفد وثارت الخواطر واستدعى السير ونجت الى لندن للتقرير عن الحالة ولم تجد السلطات البريطانية بدا من مصادرة الحركة الوطنيه فاعتقلت سعدا وبعضا من أصحابه ونفتهم الى مالطه ، ولكنه كان قد نجح فى إثارة الشعور القومى مستغلا تردد سياسة دار المندوب السامى وانهماك الحكومة الانجليزية فى مشاكل أوربا ، فانفجر بركان الثورة فى ٩ مارس ١٩١٩ وألهب كل الطبقات : تظاهر الطلبة وأضرب المحامون والعمال واستيقظت المرأة من سباتها وتفتحت عيناها على الفجيعة والأنين ورخص حجابها أمام الترمل والثكل فحطمت قيودها للمرة الأولى وخرجت الى الطرقات تطلب لمن ذهبوا من أحبابها وأعزائها ثمنا نبيلا هو حرية بلادها واستقلالها . وامتد الحماس الى الأقاليم فتعطلت المواصلات واضطربت جميع المرافق حتى رأت انجلترا أن تعين اللورد اللنبى مندوبا ساميا فوق العادة مع منحه السلطات العليا فى جميع الأمور العسكرية والمدنية على السواء . وهكذا ظهرت على مسرح السياسة المصرية شخصية جديدة لها كل تأثيرها وكل خطرها فى سير الحوادث : فلقد رأى اللنبى أن سياسة القمع والقوة والبطش لن تؤدى إلا إلى غرس بذور الكراهية فى نفس الشعب ومن ثم اتجه الى مهادنة الثورة فأفرج عن المعتقلين وأباحت

انجلترا لهم السفر الى باريس حيث مؤتمر الصلح المنعقد بفرساى لينظر فى الشئون الكثيرة التى خلفتها الحرب . ولكنه أوصد أبوابه دونهم فاعترف الرئيس ولسن بالحماية البريطانية على مصر ونصت المادة ١٤٧ من معاهدة فرساى على الاعتراف بها أيضا فلم يبق أمام الوفد سوى أن يقيم فى باريس وأن يقوم بنشر الدعاية لقضيته .

أما انجلترا فاستغلت وجوده بعيدا عن الوطن وشرعت فى تشكيل لجنة برئاسة اللورد ملنر وزير المستعمرات البريطانيه توطئة لارسالها الى مصر لتحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت فيها وتقديم تقرير عن حالتها وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها وتوسيع نطاق الحكم الذاتى لها توسيعا مطرد التقدم والترقى وحماية المصالح الأجنبية فما أن عرف المصريون أن انجلترا مصرة على التمسك بالحماية المضروبة عليهم حتى احتجوا عليها احتجاجا قويا شاملا ونادوا باستقلالهم كاملا وحريتهم غير منقوصة . ومن ثم لم يقابل ملنر عند ما حضر الى مصر فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ بغير الهياج والاحتجاج والمقاطعة فنادى المصريون فى مدنهم وقراهم ومزارعهم وحقولهم بعدم الاتصال بلجنته ورفض الادلاء اليها بشىء مما تريده . تضامن المصريون فى هذا العمل وهذه

الخطة تضامنا اثار الاعجاب فى الشرق والغرب ، فكانت المقاطعة إجماعية لاشذوذ فيها .

وقد حاول ملنر ورفاقه عبثا التحدث الى الزعماء فكان جوابهم واحدا « لقد انبنا من يتحدث باسمنا فاذهبوا اليهم . » ومن ثم عكف على البحث والدراسة زهاء ثلاثة شهور وتأكد لديه ان الحركة فى مصر قومية الصبغه وانه من الضرورى التنازل عن الحماية والتفكير فى نظام آخر يوفق بين مصالح انجلترا ومطالب مصر . ثم رأى بعد عودته الى لندن أن يتصل بالوفد المصرى المقيم فى باريس ولبى سعد الدعوة فاجتمع بملنر فى صيف عام ١٩٢٠ . كان ملنر ينظر الى القضية المصرية بعين التسامح والاعتدال لدرجة لاتخل بوجهة النظر الانجليزية ومصالح الامبراطورية فاعترف بحق مصر فى أن يكون لها شكل من أشكال الاستقلال كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية فى نظير أمور عدة أهمها أن تمنح انجلترا جميع الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية من أجل تحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات ، وهذا يتطلب عقد محالفة بين الطرفين تتعهد فيها بريطانيا بأن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها ، وتتعهد مصر

بأن تقدم فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامتها فى داخل حدودها كل المساعدة التى فى وسعها الى بريطانيا ومن ضمنها استعمال مالها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربيه . ذلك فضلا عن ان تعهد مصر الى الممثل البريطانى فى البلاد الأجنبية التى ليس لها فيها ممثل مصرى بمصالحها ، وان تسمح بابقاء قوة عسكرية بريطانية فى اراضيها ، وان تعين مستشارا انجليزيا للمالية يعهد اليه بالاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى ترغب فى استشارته فيها ، وآخرا للحقانيه يجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بالقضاء فيما له مساس بالأجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بالأمن العام.

أما الوفد فقد كان يسعى الى تحقيق استقلال كامل لم يكن ليتحقق بما عرضه ملنر . حقاً لقد اعترف مشروع ملنر باستقلال مصر ولكنه حوى كل عناصر الحمايه الدولية ومظاهرها وزادها أنه كان مشروع معاهدة تنشأ بها حمايه شرعية صريحة لانجلترا على مصر . فماذا يفيد اعتراف انجلترا باستقلالنا مع توليها الدفاع عن أراضينا وتعهدنا بوضع كل منشآتنا وقواتنا تحت تصرفها لخدمة

أغراضها الحربية ؟؟ وأين هو الاستقلال وانجلترا هى التى تتولى المسئولية عنا أمام الدول الأخرى وتراقب علاقاتنا الخارجية وتسيطر على ماليتنا وقوانيننا وتحتل أراضينا ؟؟ ولذلك رأى سعد أن يستفتى الأمه فى ذلك المشروع ففاضت الصحف بآراء الهيئات والكتاب والباحثين وانتهى الأمر برفضه وعودة سعد وزملائه إلى مصر .

على أن انجلترا اضطرت إزاء ذلك وأمام تطور الحوادث إلى ان توافق على سحب الحماية وأن تقبل ان تتناقش رسميا مع مصر على أساس يضمن صيانة مصالحها الخاصة ولا يتعارض مع مطالب مصر العادلة . فبعثت بدعوة بذلك إلى السلطان فؤاد فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ وسافر عدلى يكن باشا الذى ألف الوزارة منذ ١٧ مارس ١٩٢١ لكى يفاوض كرزون وزير الخارجية البريطانية ولكن المفاوضة كان مصيرها الفشل إذ أن مشروع كرزون لم يختلف اختلافا بينا عن مشروع ملنر ولم يأت بجديد سوى أنه نص صراحة على رفع الحماية عن مصر ، فعاد عدلى واستقال . أما سعد فلا يفتر عن اعلان حقوق مصر والاحتجاج على سياسة الانجليز ويشرع فى نشر دعاية هائلة للوفد يعتبرها الانجليز عدائية لهم فيعتقلونه وبعض أصحابه وينفونه الى سيشل فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ ، ومن ثم تستمر الاضطرابات ويصدر

الوفد قرارا بتنظيم المقاومة السلبية ضد المحتلين يتضمن عدم التعاون معهم ومقاطعة مصارفهم وسفنهم وشركاتهم ومتاجرهم ويحجم الكثيرون عن تأليف الوزارة الجديدة ويرى اللنبى أخيرا أنه لابد لحكومته من أن تعترف باستقلال مصر فكتب اليها يقول « لاتوجد وزارة واحدة ولا يوجد مصرى يستطيع أن يضع اسمه على اتفاق لايعترف بالاستقلال التام لمصر . . . واذا لم تستمع حكومة جلالته ستفقد كل فرصة فى بقاء مصر صديقة لها واذا رفضت نصيحتى لا استطيع البقاء ولذا اتشرف برفع استقالتى . » وتجرى محادثات بينه وبين السلطان فؤاد وعبد الخالق ثروت باشا بصدد تأليف الوزارة فيشترط ثروت لقبولها شروطا عدة أهمها صدور تصريح بالغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال وإنشاء برلمان تكون له السلطة العامة على اعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة أمامه . فيسافر اللنبى الى لندن للتقرير عن الحالة وتضطر حكومه لويد جورج الى أن تنزل على رأى مندوبها السامى فتصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ متضمنا إنهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع احتفاظ الحكومة الانجليزية بتأمين مواصلاتها والدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى وحماية المصالح الأجنبية والأقليات

والسودان ؛ وذلك الى ان يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بينها وبين الحكومة المصرية . وفى المذكرة التفسيرية التى أرفق بها المندوب السامى التصريح وردت إشارة إلى النظام النيابى تنص على تركه للسلطان والشعب .

والواقع إن هذا التصريح كان فوزا لمصر فى معركة من سلسلة المعارك التى يتألف منها نضالها القومى الطويل ، فلقد اعترف بسيادة مصر التامة وان كان قد نص على احتفاظ انجلترا بتولى مجموعة من المسائل التى تهدر هذه السيادة . ذلك لأنه مجرد تصريح من جانب واحد لم ترتبط به مصر ولم تتنازل بمقتضاه عن أى حق أو تتقيد بالتحفظات الواردة فيه بل ترك أمرها إلى مفاوضات تسفر عن اتفاق نهائى يرضى عنه الغاصب والمغتصب .

فى موكب الدستور

على أثر صدور تصريح ٢٨ فبراير الف عبد الخالق ثروت باشا الوزارة فى اول مارس ١٩٢٢ . وفى ١٥ مارس ظهرت النتائج العملية لاعلان الاستقلال فحمل السلطان فؤاد لقب صاحب الجلالة الملك وانشئت وزارة الخارجية المصرية ثم بلغت الدول بأن تمثيل مصر السياسى سيكون عن طريقها وأعلنت وزارة الخارجية البريطانية من جانبها بأنها سوف لاتقوم بحماية المصريين فى البلاد الأجنبية إلا بقدر ما قد ترغبه الحكومة المصرية والى ان يتم تمثيلها فى المملكة المختصة وبأن لها علاقات خاصة بمصر لن تكون موضع مناقشة وأنها تعتبر تدخل أى دولة فى مصر عملا عدائيا موجها لها .

ومن ثم تهدأ الأحوال فى مصر الى حد ما وتشغلها مسائل عدة تعتبر فى الواقع استكمال لقوميتها ونضجها السياسى. فلقد شهدت تلك السنوات التى اعقبت ذلك الاستقلال نشاطا هائلا لا مثيل له فى تاريخ مصر الحديث : ففيها استقر نظام

الحكم الدستورى وبرزت الأحزاب السياسية على اختلاف الوانها وازدهر الرأى العام فلعبت الصحافة دورا هاما وكثرت الاجتماعات السياسية وعلا شأن الخطابة وشعر كل مصرى متعلم باشتراكه فى حياة الأمة اشتراكا حقيقيا كاملا .

لقد تقرر أن يكون نظام الحكم فى مصر ملكيا دستوريا فتألفت فى ٣ ابريل ١٩٢٢ لجنه لوضع الدستور ،مجموع القواعد الأساسية التى تقرر النظام الحكومى للدولة وتحدد سلطة الحكومة وتوضح حقوق الأفراد وتبين توزيع السلطات العامة ؛ ولتنسيق قانون الانتخاب . كانت اللجنة مؤلفة من ثلاثين عضوا عدا رئيسها حسين رشدى باشا ونائبه احمد حشمت باشا وكانت تضم طائفه من المفكرين وذوى الرأى ورجال القانون دون أن يشترك فيها الوفد الذى طلب إذ ذاك دعوة البلاد الى انتخابات تختار عن طريقها جمعية تأسيسية لوضع دستور برأى النواب لا برأى الوزارة ومن يشايعها فرفض طلبه بحجة ان وضع الدساتير عمل فنى يجب ان يوكل الى فئة خاصة من ذوى الدراية والمكانة . والحقيقة ان اللجنة ضمت رجالا مخلصين وفوا بالعهد وكانوا أمناء عليه وان ثروت قد مضى فى العمل بشجاعة

يحمده عليها التاريخ حتى اتمت اللجنة عملها فى ٢١ اكتوبر ١٩٢٢ فى نفس اليوم الذى تأسس فيه حزب الأحرار الدستوريين .

على أن ثروت لم يلبث أن استقال فى ٢٩ نوفمبر وقيل إن الملك فؤاد أراد غير ما تريد لجنة الدستور من التوسع فى سلطان الأمة ومده على أداة الحكم وقيل ان الانجليز عارضوا فى النص على تلقيب الملك بملك مصر والسودان، وألف محمد توفيق نسيم باشا الوزارة فى اليوم التالى ولم يكن معروفا بعطفه على الدستور فشرع فى مسخه وأدخل عليه من التعديلات ما عصف بروحه على اعتبار أنه منحة من الحاكم لاحق من حقوق الأمة ، فحذف النص على أن الأمة مصدر السلطات والنص الخاص بالسودان ووسع من سلطة الملك ثم استقال فى ٥ فبراير ١٩٢٣ وظل مركز الوزارة شاغراً حتى فوجئت البلاد فى ١٥ مارس بتأليف وزارة يحيى ابراهيم باشا وكان معروفا فى الأوساط المطلعة أن وزارة نسيم باشا قد عملت على انتقاص احكام الدستور فارتفعت الأصوات من كل جانب بالاحتجاج على أى بتر أو تشويه لمشروعه حتى صدر الأمر الملكى باصداره فى ١٩ ابريل ١٩٢٣ طبقا لعمل لجنة الثلاثين محذوفا منه ما هو خاص بالسودان فصار سبعة أبواب يصف فى الباب

الأول منها نظام الحكم ويقرر فى الثانى حقوق المصريين وواجباتهم ويتكلم فى الثالث عن السلطات العامة وفى الرابع عن الماليـــة وفى الخامس عن القوة المسلحة وفى السادس عن أحكام عامة وفى الأخير عن أحكام وقتيه وختاميه . وفى ٣٠ مارس أفرجت الحكومة البريطانية عن سعد زغلول حتى تهدأ الخواطر وتخف حدة الجرائم السياسيه . وفى ٣٠ ابريل صدر قانون الانتخاب فقرر حق الانتخاب لكل مصرى بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية وجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين فى الأولى ينتخب كل ثلاثين ناخبا مندوبا منهم لا يقل عن خمس وعشرين سنة وتكون مدة نيابته خمس سنوات وفى الثانيـة ينتخب المندوبون عضو النواب فى دائرتهم . أما لأعضاء مجلس الشيوخ فقد جعل على ثلاث درجات فينتخب مندوب عن كل ثلاثين ، ثم مندوب عن كل خمسة من المندوبين لا يقل سنه عن ثلاثين سنة وهؤلاء هم الذين ينتخبون عضو الشيوخ فى دائرتهم وفى ٥ يوليه رفعت الأحكام العرفيه ثم اجريت انتخابات حرة نزيهة أسفرت عن أغلبيـة هائلة للوفد فألف سعد زغلول الوزارة فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ . ثم افتتح الدور الأول للهيئة النيابيـة الأولى فى ١٥ مارس فكان لها أثرها الطيب فى ترقية شئون البلاد السياسية

والاقتصادية والاجتماعية إذ قررت استقلال العملة المصرية عن العملة البريطانية وزادت ميزانية التعليم وعدلت قانون الانتخاب فجعلته على درجة واحدة للمجلسين وهو القانون المعروف برقم ٤ لسنة ١٩٢٤ .

وهكذا فازت الأمة بعد نضال طويل شاق بحكم دستوري صحيح ووزارة مسئولة أمام نوابها . إلا ان الحياة النيابية لم تلبث ان اصطدمت بأزمات حادة عطلت البرلمان عن تأدية رسالته القومية السامية مددا متفاوتة وعطلت الدستور واستبدلته بغيره . ولولا يقظة الوعي القومي وتضافر الجهود وائتلاف الهيئات من اجل صيانة حقها المقدس لفقد الشعب ما كسب ولعاد سنوات الى الوراء .

فلقد هاجت في عهد وزارة سعد الدستورية الأولى مسألة السودان وقتل السير لي ستاك سردار الجيش وحاكم السودان العام على اثر مبارحته دار وزارة الحربيه في القاهرة في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ فقصد المندوب السامي البريطاني اللورد اللنبي رئاسة مجلس الوزراء تحيط به فرقة من حملة الرماح البريطانيه ووجه إنذارين الى الحكومة المصرية رفضت معظم شروطهما ثم استقالت في ٢٣ نوفمبر . ولكن حكومة احمد زيور باشا اضطرت الى الموافقة على مطالب بريطانيا فسحبت فرقها من السودان ووافقت على زوال ما كان لمصر من رقابة على النيل

الأزرق اما فى الداخل فقد استصدرت فى ٢٥ نوفمبر مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، وفى ٢٤ ديسمبر استصدرت مرسوما آخرا بحل مجلس النواب . وفى يناير ١٩٢٥ ظهر حزب الاتحاد واسندت رئاسته الى يحيى ابراهيم باشا ثم جرت الانتخابات لمجلس النواب الجديد بعد إدخال بعض التعديلات غير الدستورية على قانون الانتخاب حتى بدا لا بالقديم الذى ألغاه برلمان ١٩٢٤ ولا بالجديد الذى أقره ، فقد كانت تقضى هذه التعديلات بأن تجرى الانتخابات وفقا لنصوص قانون الانتخاب القديم مع اجراء انتخاب جديد للمندوبين الثلاثينيين ولكن على الرغم من ذلك ومن تعديل الدوائر الانتخابية ومن ضغط الحكومة وتدخل الادارة نال الوفد الأغلبية وافتتح الملك فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ دور الانعقاد الأول للهيئة النيابية الثانية ثم جرت انتخابات الرئاسة للمجلس الجديد وتبين أن سعد زغلول قد فاز بالغالبية أيضا فاستصدر زيور باشا مرسوما بحل المجلس ولم تمض على افتتاحه سوى تسع ساعات وعمد الى تعطيل أحكام الدستور وشرع فى استبدال قانون الانتخاب بقانون صدر فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ وقضى بجعله على درجتين مع توافر شروط ماليه معينه فى المندوبين الناخبين . واضطهد المعارضة مما أدى الى ائتلاف الأحزاب لمقاومة طغيان

الوزارة وتقرير الزعماء والنواب عقد البرلمان فى موعده الدستورى فقصده أعضاؤه فى ٢١ نوفمبر لافتتاح الدور الجديد . ولكن زيور كان قد اتخذ الحيطة لمنع هذا الاجتماع فحشد قوات كبيرة مسلحة من الجيش المصرى فى ساحته وخارجها وفى الشوارع المؤدية اليه . ولما استحال على الأعضاء اختراق هذا الحصار عقدوا اجتماعهم التاريخى فى فندق الكونتينتال وقرروا بالاجماع الاحتجاج على قرارات الوزارة المنافيه للدستور . وفى اليوم التالى اجتمع أمراء الأسره المالكة بسراى الأمير كمال الدين حسين وأعلنوا تضامنهم مع نواب الأمة وشيوخها فى قرارهم والتمسو من الملك التعجيل باعادة الحياة الدستورية الى البلاد . ولكن الوزارة لم تأبه لهذا التضامن الجليل بين أحزاب الأمه وأمرائها وظلت على سياستها فاجتمع مجلس الشيوخ وقرر بدوره الاحتجاج على هذا العدوان وعلى قانون الانتخاب الجديد . ثم دعا زعماء الأحزاب المؤتلفة الى عقد مؤتمر شعبى عام فلبى الدعوة العظماء والوزراء السابقون وشيوخ الأمة ونوابها وأعضاء مجالس المديريات والهيئات والنقابات واجتمع المؤتمرون فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ بدار محمد محمود باشا وعرض سعد زغلول باشا موقف الوزارة من الأمة ودستورها وبرلمانها واستقر الرأى على الاحتجاج على تصرفات الوزارة

والتماس إقالتها وإعادة الحياة النيابيه .

وفى تلك الأثناء كان قد استقال اللنبى فى مايو ١٩٢٥ وخلفه جورج لويد الذى وصل الى مصر فى أكتوبر من السنة نفسها . ولقد أراد المندوب السامى الجديد أن يتودد الى الشعب فاضطر الوزارة إلى النزول على مطالبه وأجريت الانتخابات طبقا لأحكام القانون المباشر رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ فى ٢٢ مايو ١٩٢٦ فأسفرت عن فوز الاحزاب المؤتلفة بالدوائر التى اقتسمتها وفى ٧ يونيه ١٩٢٦ استقال زيور بعد أن عطل الحياة النيابية مايقرب من عام ونصف وألف عدلى يكن باشا الوزارة الائتلافية الأولى ، وفى ١٠ يونيه افتتح الملك الدور الأول للهيئة النيابية الثالثة . على أن عدلى لم يلبث أن استقال فى ابريل ١٩٢٧ وألف ثروت الوزارة الائتلافيه الثانيه وفى عهدها ثارت مشكلة الجيش : فالبرلمان يطالب بزيادة معداته وجورج لويد يخشى أن يستخدم الجيش كأداة سياسيه فيعلن السير أوستين تشمبرلن وزير الخارجية الانجليزيه فى مجلس العموم أن فريقا من الساسة المصريين ذوى الكلمة النافذه أراد استخدام الجيش كاداة معادية لانجلترا وتأتى ثلاث سفن حربيه انجليزيه إلى الاسكندريه لتأييد المندوب السامى فى القاهرة ، ولكن الأزمة لم تلبث أن انتهت وزار الملك فؤاد لندن مصطحبا معه رئيس

وزرائه وفى ٢٣ اغسطس ١٩٢٧ مات سعد زغلول واستقال ثروت فى ١٦ مارس ١٩٢٨ فأسندت الوزارة فى نفس اليوم إلى مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى وشكلت من الأحزاب المؤتلفه للمرة الثالثة ولكن الانقسام دب بين الأحزاب واستفحل ورأى الملك أن الائتلاف قد تصدع فأقال الوزاره فى ٢٥ يونيه ١٩٢٨ وعهد بتأليفها الى محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين .

ولقد تعرض الدستور على يد محمد محمود لمحنة شديدة فقد اقترح رئيس الوزارة أمام الأغلبية الوفدية البرلمانيه حل مجلس النواب فاستصدر فى ٢٨ يونيه مرسوما بتأجيل البرلمان لمدة شهر وما لبث ان استصدر فى ١٩ يوليه أمرا ملكيا بحله بمجلسيه وتأجيل انعقاده لمدة ثلاثة سنوات قابله للتجديد . وبذلك عطل بعض مواد الدستور فقام النواب والشيوخ يقاومون هذا العدوان بينهما مضت الوزارة فى تنفيذ برنامجها المرسوم حتى اضطرت إزاء السياسة الانجليزية الى ان تستقيل فى ٢ اكتوبر ١٩٢٩ فأسندت الوزارة الجديدة المحايدة الى عدلى يكن باشا الذى أعاد الدستور واجرى الانتخابات التى أحرز الوفد فيها اغلبية ساحقة فألف مصطفى النحاس باشا وزارته الثانيه فى اول يناير ١٩٣٠ . وفى ١١ يناير افتتح الملك الدور الأول

للهيئة النيابية الرابعة .

على ان النحاس لم يلبث ان استقال وألف اسماعيل صدقى باشا وزارة مستقله فى ٢٠ يونيه ١٩٣٠ . وكان مقرراً ان يجتمع البرلمان فى مساء ٢٢ يونيه فاستصدر رئيس الوزارة فى صباح ذلك اليوم مرسوما بتأجيل انعقاده شهرا وفى ١٢ يوليه استصدر مرسوما آخرا بفض الدورة البرلمانيه ، فاحتج الأعضاء على تصرفات الوزارة وقرر النواب عدم الثقة بها ولكن صدقى مضى حازما فى تنفيذ خطته فعدل قانون الانتخاب وما لبث أن استصدر فى ٢٢ اكتوبر أمراً ملكيا بوضع دستور جديد هو المعروف بدستور ١٩٣٠ الذى أعطى الملك وحده حق اقتراح القوانين الماليـة . ثارت الأمة لهذا الانقلاب الخطير وأنكرت الدستور الجديد وتناست الأحزاب خصومتها فأتتلفت وتضافرت ومضت متحدة تحارب هذا الانقلاب ورفضت ترشيح أعضائها فى دوائر الانتخاب كما أصدرت قرارا إلى الأمة بعدم الاشتراك فى الانتخابات . ولكن الوزارة أجرتها على الوجه الذى أرادته ثم افتتح الملك الدور الأول للهيئة النيابية الخامسه فى يونيه ١٩٣١ وتتابعت أدوارها الاربعة حتى ٢٨ يونيه ١٩٣٤ .

غير أن تجربة دستور ١٩٣٠ بعد أربع سنوات من استمرارها قد أظهرت أن البلاد لم تكن تطيق هذا الأسلوب من أساليب الحكم فقد تألفت جبهة من الأحزاب المؤتلفة ظلت تحاربه حتى استدعى الملك محمد توفيق نسيم باشا فى نوفمبر ١٩٣٤ إلى الحكم عساه يوفق إلى إرضاء الأمة وتنسيق مطالبها . وغرق نسيم فى صمته المأثور وظل ينطوى على كثير من الآراء والنزعات فى صدد الحياة الدستورية وتوجس الوفد خيفة من هذا الصمت . ولم يلبث أن تبين أن هناك محاولات ترمى إلى العبث بالحياة الدستوريه فى صميمها وتجلى عداء نسيم الحقيقى لهذا اللون من الحكم الديمقراطى عندماراح يخدع الناس باحياء الفكرة القديمة التى نادى بها الوفد أثناء وضع الدستور وهى انتخاب جمعية وطنية لوضعه . وظهر للملك أن نسيم يدبر مشروعا خطيراً فما كان منه إلا أن ضرب ضربة قوية هى أقوى ماعرف من مناوراته السياسية فقد كتب فى ٢٠ ابريل ١٩٣٥ الى رئيس وزرائه يقول إنه من الخير العودة إلى دستور ١٩٢٣ فأعيد فى ديسمبر ١٩٣٥ . ثم عدل قانون لانتخاب بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ ، ومن ثم أجرت وزارة على ماهر باشا الانتخابات الجديده التى اشتركت فيها الأحزاب المؤتلفة . ولم تلبث أن روعت

البلاد فى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ ، بوفاة الملك فؤاد فنودى فى اليوم التالى بابنه جلالة الملك فاروق ملكا على البلاد ثم صدر مرسوم بدعوة الشيوخ والنواب الذين انتخبوا وعينوا حسب دستور ١٩٢٣ إلى الاجتماع بصفة عاجلة فى ٨ مايو ١٩٣٦ فى هيئة مؤتمر لفض وصية الملك الراحل واختيار مجلس الوصاية الموقر . وفى ١٠ مايو ألف النحاس زعيم الأغلبية وزارته الثالثة . وفى ٢٣ مايو افتتح مجلس الوصاية الدور الأول للهيئة النيابية السادسة .

نطوى بعد ذلك على عجل وزارات محمد محمود باشا التى تألفت فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ وافتتح فى عهدها الدور الأول للهيئة النيابية السابعه ، وحسن صبرى باشا وعلى ماهر باشا وحسين سرى باشا ومصطفى النحاس باشا التى تألفت فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وأجرت الانتخابات للهيئة النيابية الثامنة التى اجتمعت فى ٣ مارس ١٩٤٢ . ثم وزارة احمد ماهر باشا التى تألفت فى ٩ اكتوبر ١٩٤٤ وافتتح فى عهدها جلالة الملك الدور الأول للهيئة النيابية التاسعة فى ١٨ يناير ١٩٤٥ . وهى أول هيئة أتمت لأول مرة فى تاريخنا الدستورى أدوار انعقادها الخمسة كاملة وستنحل بمقتضى الدستور فى أغسطس ١٩٤٩ لكى تفسح المجال للهيئة النيابية العاشرة .

معاهدة الصداقة و التحالف

لما خرجت تركيا من الحرب العظمى الأولى مهزومة اضطرت الى أن تعترف فى المادة ١٠١ من معاهدة سيفر التى وقعت فى ١٠ اغسطس ١٩٢٠ بتنازلها عن كل حقوقها فى مصر منذ ٥ نوفمبر ١٩١٤ وبالحماية التى كانت قد فرضتها انجلترا على البلاد . غير أن هذه المعاهدة قد ألغيت بعد فوز ثورة مصطفى كمال وحلت محلها معاهدة لوزان فى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ ، ونصت فى المادة ١٧ على تنازل تركيا عن كل حق لها فى مصر منذ ٥ نوفمبر ١٩١٤ ، وصرح عصمت باشا رئيس الوفد التركى فى مؤتمر لوزان بأن لمصر الحق فى تقرير مصيرها بنفسها .

فكأن سيادة تركيا على مصر منذ هذا التاريخ قد سقطت نهائياً ، وكأن الحماية التى رسفنا فى أغلالها حتى عام ١٩٢٢ كانت باطله ، وكأن المستعمر فى نظر القانون الدولى مغتصب لاستقلالنا متآمر على حرياتنا ومن ثم عمد إلى أن يربطنا بعجلة امبراطوريته عن طريق معاهدات تنشأ له بها حماية صريحة على أراضينا . ولكن الوعى القومى كان قد نما لدرجة أدت بنا إلى رفض مشروعاته التى تقدم بها ،

فظلت علاقاتنا بانجلترا معلقة فى انتظار حل مرض وتسوية عادلة .

على أن المصريين قد شغلتهم فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٢٢ ، ١٩٢٤ شئون الحكم والدستور فما ان إستقرت الأحوال بتأليف وزارة سعد زغلول باشا الدستورية الأولى حتى أبدى المستر رمسى مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية استعداد حكومته للمفاوضة مع الحكومة المصرية فأبحر سعد إلى لندن فى ٢٥ يوليه ١٩٢٤ حيث دارت المحادثات وتمسك الزعيم تمسكا تاما بزوال كل سيطره بريطانية على حكومة مصر على اعتبار أن لها الحق الكامل فى الاستقلال التام والسيادة على السودان وحماية قناة السويس ولكن رفضت جميع مطالبه فقال كلمته المأثورة « لقد دعونا إلى هنا لكى ننتحر ولكننا رفضنا الانتحار » . وأسدل الستار على هذا الفصل من مهزلة المفاوضات واستقال سعد وجاء احمد زيور باشا صاحب سياسة إنقاذ ما يمكن إنقاذه فسلم لإيطاليا بواحة جغبوب فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ بناء على نصيحة انجلترا ومضى ينفق أيامه فى النضال مع الأمة على الدستور حتى كتب لها أن تنتصر عليه .

وعندما تولى عبد الخالق ثروت باشا الوزارة فى ٢٦ ابريل ١٩٢٧ وضحت نيات انجلترا فى الضغط على الحكومة المصرية

وإكراهها على الدخول فى مفاوضات لعقد معاهدة . وانتهز السير أوستن تشمبرلن وجودرئيس الوزارة المصرية فى لندن أثناء رحلة الملك فؤاد إلى أوربا وحادثه فى شأن عقد معاهدة لتسوية العلاقات المصرية الإنجليزية . وعاد ثروت بمشروع معاهدة تبعية واحتلال اعترض الوفد عليه أشد الاعتراض فأعلن تشمبرلن أنه لايستطيع الاعتراف بغير تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وطلب من مصطفى النحاس باشا الذى تولى الوزارة منذ ١٦ مارس ١٩٢٨ سحب بعض المشروعات التى ظن الوزير الانجليزى انها لاتتفق مع التحفظات الواردة فى هذا التصريح فسقطت وزارة الوفد بعد أشهر قلائل وحلت محلها وزارة محمد محمود باشا التى عطلت الدستور والبرلمان

وقد سافر الملك فؤاد فى صيف عام ١٩٢٩ الى اوربا لزيارة بعض ممالكها وتبعه محمد محمود باشا فقصد الى لندن طالبا معونة انجلترا لإلغاء الامتيازات الأجنبيه ، ولكن وزير الخارجية الانجليزية المستر هندرسن انتهز الفرصة وعمل على عقد معاهدة مع مصر وقد سارت المفاوضات على نسق مشروع ثروت ـ تشمبرلن واتفق على ان يكون الغرض من بقاء الجيش الانجليزى فى مصر حماية قناة السويس . ولكن نواب الأمه وشيوخها ارسلوا برقيات احتجاج الى

الوزارة البريطانية يستنكرون فيها هذه المفاوضات ويؤكدون عدم اعتراف الأمة بنتائجها ما دام الدستور معطلا . ولقد انتهت المفاوضات فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٩ وطالب هندرسن بعرض المشروع الذى افضت اليه على برلمان تمثل فيه جميع الأحزاب المصرية حتى اذا وافق عليه أمكن لحكومته عرضه على البرلمان البريطانى لعقد المعاهدة وعاد رئيس الوزارة الى مصر فرفع استقالته فى ٩ اكتوبر ١٩٢٩ .

وعندما الف النحاس باشا وزارته الثانية فى اول يناير ١٩٣٠ بدأت المفاوضات من جديد مع هندرسن وأصر النحاس على ضرورة اعتراف انجلترا بحقوق مصر المهمة فى السودان فينقطع حبل المفاوضه ولا تليث أن تسقط الوزارة .

وفى عام ١٩٣٤ عينت الحكومة البريطانية السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) مندوبا ساميا لها فى مصر وألقت على عاتقه مهمه عقد معاهدة مصرية انجليزية . وقد أشار المندوب السامى الجديد على حكومته بتصحيح الموقف السياسى فى مصر بتشكيل وزارة ائتلافية تجرى انتخابات حره ثم عدلت الفكرة إلى وزارة قومية من رجال يمكن أن يقال أنهم محايدون أو

مشربون بالميل المتعدل إلى المعارضة والوفد مهمتها الأصلية ابرام المعاهدة على أن تجرى المفاوضات فى مصر ويكون واضحاً فى شروط قبولها للحكم أن يتولى النحاس باشا زعيم الأغلبية رئاسة الطرف المصرى للمفاوضات مع بعض الوفديين والزعماء الممتازين وكبار الموظفين . وبعد ملابسات وظروف وأزمات تطورت الفكرة حتى صدر فى فبراير ١٩٣٦ مرسوم بتأليف هيئة رسمية للمفاوضات برئاسه النحاس باشا بها ممثلون من جميع الأحزاب ماعدا الحزب الوطنى صاحب المبدأ المعروف الذى يتمسك بألا تجرى أى مفاوضة الا بعد الجلاء . وقد بدأت هذه الهيئة محادثة هيئة بريطانية برئاسة السير مايلز لامبسون بقصر الزعفران بالقاهرة فى مارس ١٩٣٦ وتمت المحادثات بنجاح بقصر انطونيادس بالاسكندرية فى اغسطس وسافر الوفد المصرى الرسمى الى لندن بدعوة من الحكومة البريطانيه لإمضاء المعاهدة هناك . وقد تم التوقيع عليها بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية فى ٢٦ اغسطس ١٩٣٦ .

ومن ثم يمكن أن تعتبر معاهدة الزعفران وليدة سبع محاولات متكررة بدأها سعد زغلول سنة ١٩٢٠ ثم تلاه عدلى

يكن سنة ١٩٢١ فسعد زغلول ثانية سنة ١٩٢٤ فثروت سنة ١٩٢٧ فمحمد محمود سنة ١٩٢٩ فالنحاس سنة ١٩٣٠ ثم فى سنة ١٩٣٦ مع أعضاء الجبهة الوطنية . وبطبيعة الحال كانت كل مفاوضة تؤثر فى التى تليها وتمهد جزءا من الطريق المؤدى إلى الاتفاق المنشود وكان كل ربح لمصر فى احداها يعتبر حقا مكتسبا فى المفاوضات التى تعقبها وبذلك كانت آخر المفاوضات أكملها وأتمها يتمثل فيها رصيد الحساب السابق أى كل ما كسبته مصر خلال هذه المحاولات والجهود الشاقة

فلقد نصت هذه المعاهدة على انتهاء احتلال القوات البريطانية لمصر عسكريا وعلى أن تبقى قوات بريطانيه فى منطقة قناة السويس على ألا تكون لها صفة الاحتلال وإنما توجد بقصد مساعدة القوات المصرية على الدفاع عن القناة إلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاهدان على أن الجيش المصرى قد أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فيها وسلامتها التامة . أما فيما يختص بالسودان فقد اتفق على أن تسير إدارته حسب اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة لتعديل هذه الاتفاقيه . وأهم من ذلك اتفق على أن تعقد محالفة بين الطرفين وأن يقوم كل منهما بمساعدة الآخر إذا اشترك

فى حرب ، وانحصرت مساعدة مصر فى أن تقدم داخل حدودها جميع التسهيلات التى فى وسعها إلى حليفتها . ثم تعهدت انجلترا بأن تساعد مصر لدى الدول صاحبة الامتيازات الموافقة على إلغائها . أما عن مدة المعاهدة فقد اتفق على أن يدخل الطرفان فى مفاوضات بناء على طلب أى منهما فى أى وقت بعد انقضاء عشرين سنة على تنفيذها دون أن يكون لأى تغيير فيها عند إعادة نظرها أى أثر فى استمرار التحالف بين الطرفين .

ولا أقل من أن يقال عن المعاهدة على ضوء شروطها أنها حسنة فى مجموعها إذا ما قورنت بما سبقها من مشروعات وإذا عرفنا أن مصر لم تكن طرفا حرا عند إبرامها : فلقد كانت القوات البريطانية تحتل أراضيها فضلا عن ان الجانب البريطانى لم يدع عند المفاوضين المصريين مجالا للشك فيما يترتب من نتائج على رفضهم التسليم بمطالب بريطانيا . فقبل بدء المفاوضات مباشرة وجه المندوب السامى البريطانى إلى حكومة مصر مذكرة شفوية اوضح فيها أن الاخفاق فى عقد اتفاق قد تترتب عليه نتائج جدية وأن بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة بحق اعادة النظر فى سياستها نحو مصر .

هذا بالاضافة إلى أنها انعقدت فى وقت ألفت فيه مصر نفسها فى خوف من النازية الألمانيه والفاشية الايطاليـة التى كانت تحشد قوات ضخمة فى لوبيا لا تقتضيها حالة هـذه البـلاد وتسكن مئات الآلاف من الأسر الايطاليه فى هـذه الصحارى الجرداء ليـكونوا قوة محاربة مرابطة فيها تنشىء الطرق الحربيـة فى اتجاه مصر التى اعتـبرها ساسة إيطاليا جزءا متمما لأحلامهم فى السيطرة على البحر الأبيض المتوسط وإعادة الدولة الرومانية القديمة إلى التاج الايطالى ممـا كان فيه تهـديد لمركز انجلترا فى مصر والشرق بوجه عام . ومن ثم نصت ملحقات المعاهدة على عدد من الالتزامات من شأنها مساعدة انجلترا على الوقوف فى وجه الزحف الايطالى فى الصحراء الغربية منها الترخيص الى الجانب البريطانى بدراسه الأرض فى هـذه الصحراء ورسم الخطـط الحربيـة والتزام الحكومة المصرية بإنشاء الطرق المؤدية اليها وتعزيز الخط الحديدى بين الاسكندرية ومرسى مطروح والترخيص بإبقاء وحدات بريطانيه فى الاسكندرية لمدة ثمـانى سنوات .

ليس معنى هذا أن المعاهـدة قد حققت كل أمانى المصريين كاملة فلا زال للمستعمر بمقتضاها قوات مرابطة فى أراضينا ولازال حكم السودان يجرى على أساس اتفاقية ١٨٩٩ الظالمة ، فضلا عن أنها

فرضت علينا تحالفا أبديا يحقق لبريطانيا دوام إذعان مصر لأغراضها الاستعمارية وإلزاما بأن ترتمى أبدا فى أحضانها . كما أعطت لانجلترا فرصة ذهبية لأن تنفرد بالدفاع عن قناة السويس فتضمنت أحكاما ترمى إلى اعتبار القناة طريقا رئيسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية وبذلك خالفت مبادىء العالمية والمساواة والحيدة التى شرعتها اتفاقية سنة ١٨٨٨ والتى اتفقت فيها الدول الأوربية على أن القناة طريق دولى للمواصلات مفتوح للامم جميعا على أساس المساواة فى وقت الحرب والسلم وعلى أن مسئولية الدفاع عن هذا الطريق الحيوى تقع على مصر .

إنما نعود فنقول انها بدت مناسبة لظروف وملابسات الوقت والزمن الذى عقدت فيه فلم تظهر عيوبها الا بعد تجربة استغرقت عشر سنوات كان الوعى القومى خلالها يوحى باعداد العدة لوثبة جديدة كما أنها كانت بداية لاستقرار سياسى فقد اعترفت فيها انجلترا باستقلال مصر التام فى شئونها الداخلية والخارجية ، كما ترتب عليها أن قرر مؤتمر مونتريه فى ٨ مايو ١٩٣٧ ، الغاء الامتيازات التى كانت تتمتع بها دول أوربا وهى انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وايطاليا واليونان والبرتغال والسويد والنرويج فى مصر فزال ما كان يقيد السيادة المصرية فى التشريع

بحيث تسرى تشريعاتنا فى المواد الجنائية والمدنيـــة والتجارية والادارية والمـالية وغيرها على جميع سكان مصر من مصريين وأجانب ، ويلغى القضاءين المختلط والقنصلى وتوحد سلطة القضاء .

كما وافقت الدول بعد ذلك بإجماع الآراء على قبول مصر عضوا فى عصبة الامم فأتيح لهـا فرصـة الاشتراك فى السلام العـالمى وتأكد مركزها الدولى بعد أن تخلصت من كثير من قيود الماضى .

فى مجلس الامن الدولى

هكذا بدأت مصر بعهد جلالة الملك فاروق الأول عهدا مزدهرا سعيدا فى حياتها السياسية فقد تولى جلالته سلطته الدستورية فى ٢٩ يوليه سنة ١٩٣٧ وحرص حرصا تاما على ترقيه كل ما هو متصل بالمرافق العامة من زراعة وصناعة وتجارة وتعليم ، حتى كان شهر سبتمبر من عام ١٩٣٩ اذ تلبدت غيوم السياسة الدولية ونشبت الحرب العالمية الثانية بين دول المحور والحلفاء واكتوى العالم بنارها وكان الشرق ميدانا هاما من ميادينها فلعبت مصر حكومة وشعبا دوراً خطيراً فى سبيل احراز النصر على الفاشية والنازية وقدمت لنصرة الحلفاء كل مافى وسعها من معونة صادرة عن المثل الديمقراطية السامية .

فمنذ اليوم الأول لاعلان الحرب وقفت مصر الى جوار حليفتها فقطعت علاقاتها باعدائها ووقفت كل جهودها وجزءا كبيرا من مواردها لخدمة الأغراض العسكريه . وفى فبراير ١٩٤٥ صارت مصر مسرحا لمقابلات عدة بين الملك فاروق والمستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانيه والمستر روزفلت رئيس الولايات المتحده الأمريكيه والملك

ابن السعود ملك الحجاز والامبراطور هيلاسيلاسى امبراطور الحبشة ثم مقابلات بين أحمد ماهر باشا رئيس الحكومة وقتذاك والمستر ايدن وزير الخارجية الانجليزيه ويتمخض كل هذا عن اتصال دائم مستمر بين رئيس الحكومة وأقطاب السياسة والرأى فى مصر ، وتعلن حكومة أحمد ماهر باشا الحرب على دول المحور فى ٢٣ فبراير ١٩٤٥ لكى تكتسب حق الاشتراك فى مؤتمر الصلح بعد أن قصر مؤتمر القرم هذا الحق على الدول التى أعلنت الحرب بالفعل على المحور . وتتوالى بعد ذلك انتصارات الحلفاء حتى تم فى الدقائق الأولى من صباح ٩ مايو ١٩٤٥ توقيع الوثائق الرسميه الخاصة بتسليم ألمانيا .

ومن ثم عمل المصريون على تسوية المسائل التى جدت فى أعقاب الحرب بين مصر وحليفتها ، وأدرك الرأى العام أن الوقت قد حان للتخلص من قيود معاهدة الزعفران بقدر ما أدرك حق مصر الكامل فى أن تباشر حقوقها فى السيادة كاملة وفى أن تسعى لاقامة علاقتها مع انجلترا على القواعد العامة للقانون الدولى العام وعلى ميثاق الأمم المتحدة الذى أصبح حجر الزاويه فى تنظيم علاقات الدول بعضها ببعض وتعالت الصيحات حينذاك تطالب بالجلاء وارسلت وزارة محمود فهمى النقراشى باشا التى تألفت فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ مذكرة بتاريخ ٢٠

ديسمبر ١٩٤٥ الى انجلترا أوضحت فيها أن المعاهدة الانجليزية المصرية لسنة ١٩٣٦ قد أبرمت فى ظروف دولية لم يعد لها وجود فينبغى اعتبارها قد استنفدت أغراضها وأصبحت غير ذات موضوع ؛ وطلبت الوزارة الدخول فى مفاوضات بقصد توجيه العلاقات المصرية البريطانية توجيها جديدا على ضوء المبادىء التى أقامها ميثاق الأمم المتحدة وبدأ التقراشى المفاوضات مع الجانب البريطانى حتى اضطرته الظروف الى الاستقالة فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ وجاء رئيس الوزارة الجديد اسماعيل صدقى باشا فشرع فى إتمام مابدأ سلفه وسافر إلى لندن يصحبه وزير خارجيته ابراهيم عبد الهادى باشا وانتهت مفاوضاته مع المستر بيفن وزير الخارجية الانجليزية إلى المشروع المعروف بمشروع صدقى — بيفن

لقد كان هذا المشروع يربط مصر بالامبراطورية البريطانية أو على حد التعبير الاستعمارى القديم يدخلها فى دائرتها المرنة ويعرضها بالمحالفة العسكرية التى تعقدها معها لمشاكلها الدولية التى لاتنتهى ، فهو يعطى انجلترا الحق فى الاشتراك فى الدفاع عن مصر وعن منطقة الشرق الأوسط فى جملتها ، كما يعطيها مركزا يسمح لها بالتجسس على جميع مراكزنا العسكرية والمالية والاقتصادية وسبيلا الى التدخل الدائم

فى شئوننا الداخلية . أما فيما يختص بالسودان فيلاحظ أن المشروع لم يأت بجديد ولم يغير الأوضاع القائمة التى كانت ولا زالت مصدر شكوانا ، فثبت اتفاقية سنة ١٨٩٩ والمادة الحادية عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ رغما عن أنه قد نص فيها على توقيت الحكم الثنائى فى جنوب الواى ريثما تتناوله مفاوضات لاحقة . هذا بالإضافة الى أن المشروع قد مد أجل الاحتلال ثلاث سنوات تبدأ فى عام ١٩٤٦ ولم يكن أحد إذ ذاك يدرى ما تأتى به الأيام فى خلال هذا الزمن الطويل فينتحل الانجليز كما تعودوا شتى المعاذير للبقاء وإرجاء الجلاء.

ولهذا لم يلق المشروع تأييدا واستقبال صدقى أفسح المجال للنقراشى باشا مرة ثانية فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ . ولكن الجانب البريطانى لم يلبث أن تمسك بموقفه لايحيد عنه الا فى الظاهر حتى اعلن النقراشى فى مجلسى البرلمان فى ٢٧ يناير ١٩٤٧ قطع المفاوضات بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ وتردد أن الحكومة قد عقدت نيتها على عرض الخلاف القائم بينها وبين بريطانيا على هيئة الأمم المتحدة ولكنها تلكأت قبل اتخاذ قرار حاسم حتى ساد الاعتقاد بأنها لم تكن جادة فى نواياها أو انها تحاول ان تجبر البريطانيين على التقدم بعروض جديده خير من سابقتها . وفى الساعة السابعة والدقيقة

الأربعين من مساء ١١ يوليه ١٩٤٧ قطع النقراشي الشك باليقين فأذاعت رئاسة مجلس الوزراء عريضة الدعوى التي قدمها محمود حسن باشا سفير مصر في وشنطون الى مجلس الأمن الدولي .

وفي ٥ اغسطس ١٩٤٧ ألقى النقراشي باشا بيانا مسهبا أمام مجلس الأمن الدولي في ليك سكسس بنيويورك . وقد عرض فيه الأسباب التي دفعت مصر الى ان تلجأ الى المجلس متضمنة الاخفاق الذريع الذي منيت به المفاوضات المصرية الانجليزية . ثم تكلم عن ظروف الاحتلال البريطاني لمصر في عام ١٨٨٢ وعن الأدوار التي مرت بها المسألة المصرية الى ان انعقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ فأوضح ما فيها من قيود ملزمة لمصر تتعارض وأحكام ميثاق الأطلسي والاتفاقات الدولية ، وأفاض في شرح التطورات التي مرت بها مسألة السودان والجهود التي تبذلها انجلترا للسيطرة عليه وفصله عن التاج المصري وطلب الى المجلس ان يقرر « إجلاء القوات البريطانية جميعها عن وادي النيل وعن السودان وعن أي جزء آخر من الأراضي المصرية جلاء كاملا غير مشروط بشرط ، وانهاء النظام الاداري الذي يتمسك به البريطانيون في السودان وذلك حتى تتمكن مصر من ان تؤدي نصيبها في حفظ السلم والأمن على أساس المساواة في السيادة وحتى

يتمكن مواطنونا السودانيون من مشاركة شعب مصر رفاهيته وأمانيه . »

ولكن مجلس الأمن بعد مناقشات ومناورات ترك القضية معلقه فعاد النقراشى وبدأ التفكير من جديد فى الخطوة التى يمكن أن نخطوها من أجل تحقيق مطالبنا القومية العادلة لولا أن شغلنا حكومة وشعبا وباء الكوليرا الذى وفد على البلاد منذ سبتمبر ١٩٤٧ . ولم تلبث أن ثارت قضية فلسطين وتحرجت الحالة فيها بين العرب واليهود فالفت مصر نفسها كدولة عربية لها الزعامة على العالم العربى أمام واجب مقدس يحدوها لأن تساهم فى تخليصها من الصهيونية بمثل سلاحها : بقوة الحديد والنار . وفى ١٥ مايو ١٩٤٨ غزت القوات المصرية فلسطين وظلت تجاهد إلى أن وقعت هدنة رودس فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ .

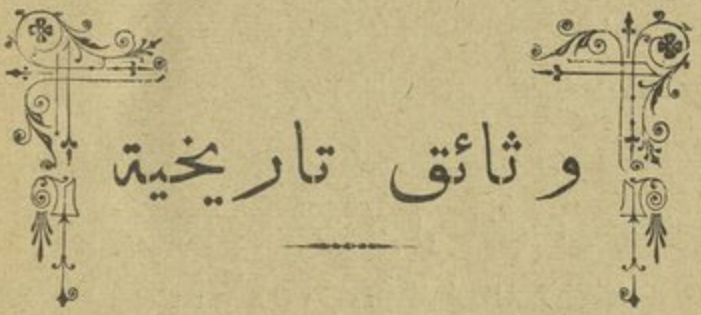

وثائق تاريخية

النصوص الخاصة بمصر

فى معاهدة لوزان ٢٤ يوليه ١٩٢٣

المادة ١٧ يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤

المادة ١٨ - صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة : ١٩ - إن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبة الشأن فى الظروف التى تعينها .

المادة : ٩٩ - ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا

والدول المتعاقدة فيها . . . . . .

(٦) معاهدة الآستانة المعقودة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة فى قناة السويس مع التحفظ الوارد فى المادة ١٩ من المعاهدة الحالية .

* * *

معاهدة الن عفران

٢٦ أغسطس ١٩٣٦

المادة الأولى — انتهى احتلال قوات صاحب الجلالة الامبراطور لمصر من الناحية العسكرية .

المادة الثانيه - يقوم من الآن فصاعدا بتمثيل صاحب الجلالة الملك والامبراطور لدى بلاط جلالة ملك مصر وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

. . . . . .

المادة الرابعة — تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض

منها توطيد دعائم الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما

المادة الخامسة — يتعهد كل من الطرفين المتعاهدين بأن لايتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية

المادة السادسة — إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى الى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلميـــة . . .

المادة السابعة ـ إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب . . فان الطرف الآخر يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفا . . . وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، فى أن يقدم الى صاحب الجلالة والامبراطور داخل حدود الأراضى المصرية . . جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه ، بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات . .

المادة الثامنة — بما أن قناة السويس التى هى جزء لايتجزأ من مصر هى فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هى

طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفه للامبراطورية البريطانية ، فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القناة وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القناة . . . . قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة . . . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال ، كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية . . .

. . . . . .

المادة الحادية عشرة ـ مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاق ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين . . . والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتها فى السودان يجب أن تكون رفاهيه السودانيين . . . يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين . تكون الهجرة

المصرية إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام . لا يكون هنا تميز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الوطنيين المصريين فى شئون التجار والمهاجرة أو فى الملكية .

المادة الثانية عشرة ـ يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها . . .

المادة الثالثة عشرة ـ يعترف صاحب الجلالة الملك والأمبراطور بأن نظام الامتيازات القائم الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ، ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر فى الغاء هذا النظام دون إبطاء .

. . . . . .

المادة الخامسة عشرة ـ أتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهده الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

المادة السادسة عشرة ـ يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات بناء على طلب أى منهما فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على

تنفيذ هذه المعاهدة ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين .

* * *

اتفاق مونتريه ٨ مايو ١٩٣٧

الخاص بألغاء الامتيازات

بما أن نظام الامتيازات المعمول به إلى الآن فى مصر أصبح لا يتفق والحالة الجديدة التى وصلت اليها بتقدم نظمها وأنه يجب لذلك الغاء هذا النظام .

ولما رؤى من أنه من الملائم بعد الاتفاق على الغاء هذا النظام أن توضع العلاقات بين الطرفين على أساس احترام استقلال الدول وسيادتها ووفقا لأحكام القانون الدولى العام .

ولما تشعر به الدول المتعاقدة من الرغبة الصادقة فى تسهيل التعاون بينها فى أوسع مدى وأتم ثقة قررت عقد اتفاق لهذا الغرض.

المادة الأولى — تعلن الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول الغاء الامتيازات فى القطر المصرى الغاء تاما من كل الوجوه .

المادة الثانية — مع مراعاة مبادىء القانون الدولى يخضع

لأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والماليه وغيرها ،

ومن المفهوم أن التشريع الذى يسرى على الاجانب لن يتنافى مع المبادىء المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ولن يتضمن فى المسائل الماليـة على الخصوص تمييزا مجحفا بالأجانب أو الشركات المؤسسة وفقا للقانون المصرى والتى يكون فيها للأجانب مصالح جدية .

المادة الثالثه — يستمر بقاء محكمة الاستئناف المختلطه والمحاكم المختلطة الموجودة الآن لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ،

وابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يكون تنظيم هذه المحاكم بمقتضى قانون مصرى يصدر بلائحة التنظيم القضائى الملحق هذا بنص الاتفاق ، وتسمى المدة مابين ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ و١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ فترة الانتقال .

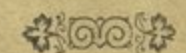

مصادر الكتاب

اكتفينا هنا بذكر المصادر ذات الدرجه الأولى من الأهميه وأغفلنا عددا كبيرا من المصادر الثانوية التى لايتسع المقام لذكرها

وثائق غير منشورة

مراسلات الزعيم مصطفى كامل باشا مع رجال المعيه السنيه فى عهد الخديو عباس حلمى الثانى وقد قدمها حضرة زميلى الفاضل الأستاذ احمد ولى الدين المدرس الاول للمواد الاجتماعيه بالمدرسه العباسيه الثانويه وستنشر قريبا

الكتب الأنجليزية والفرنسية

1 Blunt : Secret History of the English Occupation of Egypt. 2 vols.

2 Charles Roux : Bonaparte Gouverneur d'Egypte.

3 Colvin : The Making of Modern Egypt.

4 Cromer ; Modern Egypt. 2 vols.

5 Crouchley : The Economic Development of Modern Egypt.

6 Dodwell : The Founder of Modern Egypt.

7 Ghorbal : The Beginnings of the Egyptian Question.

8 Lane : Modern Egyptians.

9 Lloyd : Egypt Since Cromer.

10 Milner . England in Egypt.

11 Sabry . L'Empire Egyptien sous Mohamed Ali.

12 Sabry . L'Empire Egyptien sous Ismaïl.

13 Shukry . The Khedive Ismaïl and Slavery in the Sudan.

* * *

الكتب العربية

١٤) احمد حافظ عوض بك : فتح مصر الحديث

١٥) الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا (جزءان)

١٦) حسين مؤنس : الشرق الأسلامى فى العصر الحديث

١٧) روذشتين (ترجمة العبادى وبدران) : تاريخ المسألة المصرية

١٨) سليم خليل نقاش : مصر للمصريين (٩ أجزاء)

١٩) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار

٢٠) عبد الرحمن الرافعى بك : تاريخ الحركة القومية وتطور نظم الحكم فى مصر (جزءان)

٢١) » » عصر محمد على

٢٢) » » عصر اسماعيل (جزءان)

٢٣) » » الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى

٢٤) » » مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال

٢٥) » » مصطفى كامل

٢٦) » » محمد فريد

٢٧) » » ثورة سنة ١٩١٩ (جزءان)

٢٨) » » فى اعقاب الثورة المصرية

٢٩) فيليب جلاد : القاموس العام للادارة والقضاء

٣٠) كرابيتس : ابراهيم باشا (ترجمة محمد بدران)

٣١) » اسماعيل المفترى عليه (ترجمة فؤاد صروف)

٣٢) محمد ابو طائله : مركز مصر الدولى .
٣٣) محمد رفعت بك : تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة للمدارس العالية .
٣٤) محمد شفيق غربال بك : محمد على الكبير
٣٥) محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسيه وظهور محمد على
٣٦) » » بناء دولة (مصر محمد على)
٣٧) » » مصر والسيادة على السودان
٣٨) اساتذة كليه الآداب : المجمل فى التاريخ المصرى (مصر المعاصرة للدكتور محمد مصطفى صفوت)
٣٩) الوقائع المصريه.
٤٠) صحف الوطن ومصر والاهرام والمصور .

تصويب

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٩	٩	آثر العثمانيون	آثر العثمانيون
١٢	٢	اغلق	اعلن
١٨	١٧	جلس عرش	جلس على عرش
٢٤	١٥	١٣٦٦	١٨٦٦
٣٣	١٧	التأيد	التأييد
٤٢	١	فإل	فإن
٤٢	١٣	ابد	ابدا
٥٣	٦	السودا	السودان
٧٨	١٢	بينهـــا	بينما
٨٦	١	المتعـدل	المعتدل
٨٧	١٥	اتفاقيـة	اتفاقـة

مطبعة الشعراوي
طنطا — شارع احمد ماهر

320.158:A13wA

عبد الصمد ،

المعركة القومية في مصر.

320.158
A13wA

1 JUN 68

JAF LIB.
15 FEB 2010
Circulation Dept.

320.158:A13wA:c.1
عبد الصمد ،محمد يوسف
الوعى القومى فى مصر
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01013666

320.158
A13wA
C.1